

ناظر اولان [illegible]
[illegible]
بر زینه قویا عاجز [illegible]
عفیون و [illegible]

[redacted]

حاشية وافية على الكافية
وبعده حاشية صافية على الكافية
ساده ٥
١٤٥

[illegible]
٨٠

حاشيه كافيه

1440

١٤٤٠



تعد زينب حجرا واطول عمري
فقلت اصبر كعب غضوبي

اعد الرمانة بكل يوم
فقلت انسب ضاع عده دنيا

حرره الفقير
كاتبه



بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله على عظمة جلاله في الصحاح جلال الله عظمته ثم ان هذه
الاضافة من العام الى الخاص لان العظمة المضاف اليها نوع عظمة
نوع ومن افراد مطلق العظمة والمقصود المبالغة اي اصله
ثم ثناء العظمة للعظمة بالاضافة وهذا كما يقال جل جلاله ربما
يتوهم انها اضافة الشيء الى نفسه وابطاله بما قدمنا
فتامل حمدا غير متناه لكمال احمده متطابقة جماله الجمال وجل
الجمال فالجمال على المتقابلين ليس من اللغة والشكر لجزيل
نواله من باب جرد قطيفة شكر معتقد بيان لكمال شكره
كما قرر في الحمد للمعاوده ومآل معناهما واحد واستعمال
الالفاظ المتجانسة في الخطب غير غريب على انك
في التخصيص بالخبار والمجد اي النسبة الى المجد والكرم
من التمجيد وهو نسبة الرجل الى المجد بالشرف باسمائه المراد
بالاسم ما يعرف من الذات كالعالم والقادر وصفاته

كماله يراد بالصفة مثل العلم والقدرة مما لا يتعرض فيه للذات
اصلا وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله وهم قوم يعتقدون
انه شيء في الجهة كالاجسام تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ليس كمثله
شيء واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله
اي ما حرمت وحلاله اي احله واستعين لادراك
مطالبي بصحبه واله وقدم الصحبة رعاية للسجع وللعد فاني
جيء بالفاء لمظنة وجود اما بعد ان شرحت كتاب الكافية
في النحو اولا ظرف شرحت مع ايرادات واجوبة لتلك
الايرادات والحاجات كثيرة شرحته حرد لان ثانيا مختصرا
حال من شرحته على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة
عطف على حل اي تخليص تركيباته ومعانيه اما عين تركيبات
او الاصول المجملة لانها مباني الفصول المفصلة الا نادرا
استغناء من قوله مقتصرا ولا يتعلق له بالحل والتخليص
مع ذكر على الكثر ما الظرف بمقتصرا والضمير للمعاني
وجعلته لرسم خدمة الامير الرسم الاثر والمعنى ليكون
رسما واثرا من خدمة الامير لانه اذا كان باسمه
كان اثرا منه باقيا بعده او جعلته ليكون فيه رسمه و
اثره وهو اسمه فالمراد بالرسم الكتاب اولا والاسم
ثانيا الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء في المحامد

لنطفه سلالة الاكابر مفخر العرب والعجم ناصر الدولة و
الدين شمس الاسلام يحيى عطف بيان لما مر ومن الالقاب
المطرية من المخدوم المعظم ملك الملوك الامراء والوزراء
صاحب السيف والقلم صلاح العالم من قبيل زيد عدل وعمرو صوم
جلال الدنيا والدين ابراهيم عطف بيان للمخدوم وما ذكره
بن نغروش بالباء المنقوطة بنقطتين تحتها مفتوحة والراء
المهملة مضمومة بيلكا بالباء المنقوطة بنقطة تحتها مكسورة و
الياء المنقوطة بنقطتين تحتها ساكنة واللام الساكنة تلك
هذان الاسمان لا ينصرفان للعجمة والعلمية كابراهيم الخنثى باجر
وصفا للامير وهذا بيان لنسبة بعد بيان النسبة منسوب
الى بعض بلاد المشرق اعزه الله انصاره اي اغلب اعوانه
وضاعف اقتداره اي زاد مقدرته الملكية ولا يزيد زيادة
الى حد معين كما زعم ظاهر الفاضل عفي بشهادة المقام بسبب
يتعلق بجعلته استغاله بهذا الكتاب يعني الكافية الذي
هو دستور والدستور كتاب يرجع اليه في امر الملكية فالمراد انه
كتاب يرجع اليه في فن النحو لاولي الالباب اي دستور كاين لاذكيا
وفيه رمز الى انه لا ينبغي اشتغال الكافية كل مشتغل بل لا بد من ان
يكون من اولي الفهم والعظام وسميته عطف على شرحته بالوافية في شرح
الكافية لكونه وافيا لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبه

الى مقاصده ومعانيه جمع معنى وهو محل المعنى وما توفيقي التوفيق
هو الامر المقرب الى السعادة مشتق منه ان يقال جعل الاسباب متوافقة
الا بالله اي مع الله عليه توكلت اي اعتمدت واليه انيب
اي ارجع فانه المرجع والمآب ثم شرحه بسم الله الرحمن الرحيم
قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فيه عشرة اشكال الاول
ان الالف واللام في الكلمة لا يجوز للجنس ولا للعهد اما الاول
فانه لو كان للجنس لزم اجتماع النقيضين والتضاد وبيانه ان
الجنس ما يدل على كثيرين مختلفين بالحقايق والتاء للوحدة فبين
الجنس والوحدة تضاد واما الثاني فظاهر لانه لم يجر بين المتكلم و
المخاطب ذكر الكلمة ليكون اللام للعهد وجوابه ان اللام فيها للتعريف
الحقيقة وليس مستغرق الجنس فح لا يلزم اجتماع النقيضين ويجوز
ان يكون للعهد الذهني الاشكال الثاني ان هذا التعريف
منقوض بالضماير المستترة في الافعال فانها كلمات مع انها ليست بالفاظ
فجوابه انه لا نسلم انها ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ ما كان ملفوظا
به لفظا او حكما فان تلك الضماير وان لم تكن ملفوظا بها حكما والاشكال
الثالث ان هذا التعريف منقوض بالحركة الاعرابية فانها لفظ وضع
لمعنى مفرد ومع ذلك ليست بكلمة لانها لو كانت كلمة لكانت اسما او فعلا
او حرفا فالاقسام باجمعها باطلة وجوابه انا لا نسلم ان الاقسام باسرها
باطلة لانها حرف لكونها دالة على معنى في غيره وفيه نظر لانها ليست

بلفظ لان اللفظ ما يتضمن حرفا من حروف التهجي والضمة في زيد
لا يمكن التلفظ به مفردا والاشكال الرابع ان ضرب يلزم ان لا يكون
كلمة لانه دل على معنيين الحدث والزمان فيكون غيرها والجواب ان
المراد بالمعنى المفرد وهو ان لا يدل جزء اللفظ على جزء معناه
ولفظ ضرب كذلك والاشكال الخامس ان الكلمات التي مدلولها
الالفاظ كالاسم والفعل والحرف ينبغي ان لا يكون كلمات
لانها وضعت لمثل زيد وضرب وقد والجواب ان هذه الالفاظ
التي وضعت الفاظها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ
وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره والاشكال السادس ان
الكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة والكلام ينبغي ان لا يكون
كلها كلمة بل يكون جملة لان لفظ الخبر موضوع لمثل زيد قائم
وذهب عمرو والجواب انه لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا
زيد قائم بل موضوع لمفهوم صادق على مثل زيد قائم وهذا المفهوم
ليس بمركب والاشكال السابع ينبغي ان يقول الكلمة لفظة لوجوب
المطابقة بين المبتدا والخبر والتانيث ههنا والجواب لانه
لا نسلم وجوب المطابقة ههنا لان اللفظ اسم غير مشتق كما تقال
الوصفية ثبت لان خبر المبتدا اذا كان جامدا لا يلزم المطابقة بينهما
واما اذا كان اسما مشتقا نحو زيد قائم فوجب المطابقة بينهما
لان الضمير الذي يكون فيه اما مذكر او ضمير مؤنث بخلاف الجامد

فانه ليس فيه ضمير والاشكال الثامن لما قال لفظ وضع لم يحتج الى قوله
لمعنى لان كل لفظ موضوع فهو موضوع لمعنى والجواب انه انما
قال لمعنى ليجري عليه قوله مفرد مع ان ذلك مردود لان الالتزام
وفي الحد لا يجوز ان يستعمل دلالة الالتزام والاشكال التاسع انه لا
يخال في قوله وضع لان قوله لمعنى يغني عنه فان المهمل ليس له
معنى والوضع لا يكون الا لمعنى والجواب انه احتراز به عما انه فانه
لفظ وضع يدل على معنى مفرد وليس بكلمة لان العرب لم يضعها
لان الوضع تخصيص اللفظ بازاء المعنى الذي يقصد في الوضع
والاشكال العاشر ان الحد منقوض بنقض الحد لان النقض الحد لفظ
وضع لمعنى مفرد وليس بكلمة والجواب ان مجموع الحد مركب
لان المراد بالمركب ما يدل جزء لفظه على جزء معناه ومجموع
الحد كذلك

شرح الخطبة على حسب الطاقة

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله بسم الله الرحمن الرحيم **فان قيل** لم قال بسم الله ولم يقل بالله
فرقا بين الاستعانة والقسم **قوله احمد الله على عظمة جلاله**
الى قوله لمعاده ومآله الحمد هو الثناء باللسان على قصد
التعظيم سواء تعلق بالنعم او بغيرها **فان قيل** لم ابتدأ بالحمد
المتكلم **قلت** الابتداء بنعم غير حامد الغير وكتبتين فان قيل
لم قدم الحمد على الله ومن الواجب ان يقدم لفظ الله على الحمد باعتبار
اهم قلت نظرا الى المقام مقام الحمد كما ذهب صاحب الكشاف في

تقديم الفعل على الاسم في قوله تعالى اقرأ باسم ربك نظراً الى المقام
فان قيل ما الفرق بين الحمد والمدح قلت ان المدح قد يكون قبل
الاحسان وبعده والحمد لا يكون الا بعد الاحسان فان قيل ما الفرق بين الحمد والمجد
قلت ان الحمد يدل على الثبات والمجد على التجدد ولان الحمد يدل بدل
على الزمان والزمان لا يخلو عن التجدد فان قيل ما الفرق بين الحمد و
الشكر قلت الحمد يستعمل في مقابلة النعمة وغيرها باللسان والشكر
يكون في مقابلة النعمة ويكون بالقلب والجوارح واللسان
فان قيل ما الفرق بين العظمة والجلال قلت العظمة يستعمل في
الاجسام وغيره والجلال يستعمل في غيره وايضا العظمة
يستعمل في الذات والصفات والجلال لا يستعمل الا في الصفات فاضافة
ق العظمة الى الجلال من قبيل اضافة العام الى الخاص فان قيل ما الفرق
بين الجلال والجمال قلت الجلال يستعمل في الصفة اللطيفة و
الجمال يستعمل في الصفة القهرية **قوله** وشكره لجزيل نواله
الجزيل الكثير اعطائه النوال جميع نوله وهو الاعطاء **قوله** معتقد
الى قوله لمعاده ومآله الضمير في معاده ومآله يحتمل ان يكون
راجعاً الى الله او الى المعتقد المعاد والمآل لفظان مترادفان بمعنى
واحد وهي الآخرة فان قيل لم قدم المعاد على المآل والحال ان المآل
مقدم على المعاد لانه نشر والمعاد حشر ولا شك ان النشر مقدم
على الحشر قلت لدفع وهم بعض المتوهمين وهم انكروا الحشر دون

النشر وقيل رعاية للسجع انتهى **قوله وامجده** اي اعظمه التمجيد
التعظيم **قوله** باشرف اسمائه الباء في باشرف يحتمل ان يكون
للاستعانة ومعنى الاستعانة ان الله تعالى في غاية التمكن الا على نحوه
في غاية القدس تقديره وامجده باستعانة اشرف اسمائه
قوله وصفات كماله كالعلم والسمع والبصر والقدرة والحيوة
وانزهه اي ابعده عن معتقد اهل التشبيه ومقالة وقال
اهل التشبيه ان الله جسم متمكن على العرش وان الله منزه عنها
واصلي على سيدنا الى قوله وحلاله ومعنى اصلي اللهم عظمه
في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته واظهار دعوته في الآخرة
بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته فان قيل لم قدم الحرام
على الحلال قلت لوجهين احدهما الحرام سبب الظلمة والحلال سبب
النور والظلمة مقدم على النور فان قيل لم قدم الظلمة على النور
قلت لان الظلمة معدوم والنور موجود والمعدوم مقدم على الموجود
وقيل رعاية للسجع على الكلمة واستعينه الى قوله وآله
استعينه اي طلب الاعانة لادراك اي للوصول
الى المطلوب المطالب جمع المطلوب وهو حصول في الرضى والبار [illegible]
في الصحة يحتمل ان يكون للاستعانة ويحتمل ان يكون بمعنى مع ويحتمل
ها ان يكون للقسم وبعد فاني الى قوله مع ذلك ذكر على الكثر
فاني جواب شرط محذوف تقديره اما بعد فاني مع

ابراداته اي اصوله **قوله** مختصرا كائنا على شرحه ان كان
بكسر الصاد وان كان بفتح الصاد يكون صفة المصدر المحذوف اي
شرحا مختصرا فان قيل ما الفرق بين الاختصار والاقتصار قلت
الاقتصار قصر اللفظ والمعنى والاختصار قصر اللفظ فقط فيكون
الاختصار قليل اللفظ كثير المعنى والاقتصار قليل اللفظ والمعنى معا
ولاجل هذا قال مختصرا ولم يقل مقتصرا **قوله** والاشارة الى الخبر
تركيباته اي مع الاشارة لانه عطف على ابراداته **قوله** ومبانيه والمراد
من المبنى القانون الكلي الذي ينطبق عليه الجزئيات **قوله** الا نادرا
استثناء من قوله على حل الفاظه او من الاشارة وكلاهما صحيحان **قوله**
وجعلته لرسم خدمة الامير الكريم الاكرم وجعلته ليكون رسما واثرا
من خدمة الامير لانه اذا كان باسمه كان اثرا منه باقيا بعده او جعلته
ليكون فيه رسمه وهو اسمه فالمراد بالرسم الكتاب ولا واسم ثانيا
الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء وفي الصحاح السلالة النطفة
سلالة الانسان نطفته **والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة**
والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى عطف بيان لما قبله [illegible]
ابن المخدوم **المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف و**
القلم صلاح العالم من قبيل زيد عدل وعمر صوم **جلال الدنيا والدين**
ابراهيم عطف بيان للمخدوم ومار دينه **بن بغودونس** بالباء المنقوطة
بنقطتين تحتها مفتوحة والعين المعجمة الساكنة هذان الاسمان لما كانا



معجمة والعلمية وابراهيم **بختشي** باجر وصفا للامير وهنا بيان نسبة بغو
بيان نسبة منسوب الى الجعفي [illegible] والمشرق والمغرب **قوله** اعزه الله
انصاره اي غلب اعوانهما وضاعف اقتداره اي زاد مقدار
ملكه ولا يزيد بزيادة الوعد عبث كي لا يوهم ظاهر لفظة ضاعف بشرها
المقام يستبعد فجعله اشتغاله بهذا الكتاب يعني الكافية
الذي هو دستور الدستور كتاب يرجع اليه في فن النحو لاولي
الالباب اي دستور كتاب للاذكياء وفيه رمز الى انه لا ينبغي
الاشتغال بالكافية لكل مشتغل بل لا بد ان يكون من اولي الفهم والفطانة
وسميته عطف على قوله وشرحته بالوافية **في شرح الكافية لكونه وافيا**
لحل الفاظه وشرح معانيه وموصولا للطالب الى مقاصده ومغانيه
جمع مغنى وهو محل الغناء وقيل منازله **وما توفيقي الا بالله** هو الله
الموفق الى السعادة تمت ثم **شرح الديباجة المتوسط** بسم الله
الرحمن الرحيم **الحمد لله** افتتح بالتحميد بعد التيمن بالتسمية ليكون اداء لشيء
من مواجب شكره على ما لا يتناهى من مواهبه وآلائه التي هذا البعض اثر
من آثاره وفيض من انواره واختار صيغة المضارع المثبت ليدل على
استمرار التحميد رعاية للموافقة بين الحمد والمحمود عليها من نعمته اي كما ان
نعمته لا يزال تتجدد في حقنا دائما وكذلك ان الحمد يتجدد مجازا
لا يزال يتجدد ابدا فالحمد ادعاء للمبالغة والنعمة حقيقة واما كيفية دلالة
هذه الصيغة على الاستمرار المذكور فبيانها الى المعاني [illegible] حاضر بذاته تعالى

ولكن يصح ارجاع ضمايرها الكلية دلالة التزامية من قبيل دلالة حاتم على الجود
والباء على التجلي على عظمة جلاله في الصحاح جلال الله عظمته ثم ان هذه
الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص لان العظمة المضاف اليها
هي عظمته وهي فرد من افراد مطلق العظمة والمقصود ابلغية اي حصر من اثبات
العظمة بالاضافة وهذا في المعنى كما يقال جل جلال الله وربما يتوهم ان هذه اضافة
الشيء الى نفسه وابطاله مما قدمناه فتامل حمدا يليق ببيان الكمال حمده وانتصابه
على المصدرية من احمد وهذا قول بالمجاز والا فهو بالحقيقة مضاف
الى الصفة المصدر بكماله وجماله الحسن وجميل الجمال على المعنى بلين
ليس من اللغة واشكره عطف على احمد والضمير لله والشكر لا يكون
الا على الفواضل والحمد اعم فلذا رتب الحمد على الصفة الذاتية
وخصص الشكر بالاضافة فقال على جزيل نواله الجزيل العظيم من الجزالة والنوال ل
العطاء واضافته مجازية من قبيل سحق عمامة وجرد قطيفة فان قيل لم
لم يجز الوصف على الموصوف كما هو الحق لم ارتكب المجاز قلنا لما فيه
من البيان بعد الابهام وهو اوقع في نفس السامع شكرا مقيدا ببيان
لكماله شكره والكلام فيه على قياس ما مر في الحمد لمعاده ومآله مصدران
بيانا بمعنى واحد واستعمال الالفاظ المتعددة بمعنى واحد واستعمال الالفاظ المختلفة
بمعنى واحد غير عزيز في الخطبة لانها مما يطلب فيها التوكيد والتعديد وتحسين
الالفاظ على انك في التخصيص بالخيار وامجده اي النسبة الى المجد والكرم
من التمجيد وهو ان ينسب الرجل الى المجد باشرف اسمائه والباء للتعدية

على نحو كتبت بالقلم واضافة افخم الصفة الى الموصوف اي
باسمائه هي اشرف من كل اسم والمراد بالاسم ما يتعرض فيه للذات النبي م
نحو العالم والقادر وصفات كماله عطف على اسمائه فيكون فيه
حسن اضافة الاشراف والمراد بالصفة ما لا يتعرض فيه للذات
مثل العلم والقدرة وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله وهم قوم
يعتقدون انه تعالى في الجهة كالاجسام تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ليس كمثله
شيء والمراد استنزهه انه تعالى عند الحكيم استنزاهية ساحة عن
به عن ذلك دعاء الرسول ام على الامام مما وجب ولزم اذ منه
وصل الهداية الى السعادة الحقيقية فلذلك جرت العادة بذكر الصلوة
في قول الحمد فجرى عليهما واصلي عطف على احمد والصلوة من الله تعالى
الرحمة ومن غيره طلبها فالثلاثية للمشهور تنائه بالحقيقة وعلم
ان استعمال لفظ الصلوة بكلمة على انما هو بملاحظة معنى النزول
اي ادعو الله تعالى بنزول الرحمة على سيدنا محمد عطف بيان لسيدنا
المبعوث لبيان حرامه اي ما حرم وحلاله اي ما احله اي لبيان
احكام الله تعالى مطلقا واستعين لادراك مطالب بهجة واله
وتقديم الصحب على الآل لتقديم الحرام على الحلال في رعاية للسجع فان
قيل هذا اختيار مختص بالاستعانة منهم وليس دعاء لهم وهم بعيد في
قلنا لعله من اطلاق السبب وارادة المسبب وبعد اي بعد الحمد والصلوة
فيبنى كونه من الغايات ولها احوال ثلث اضافتها وتركها منسية

وهي منوية فيها وتركها مع جعلها منونة وهي مبنية لظهور شبهها
ح بالحرف في الافتقار الى الغير فانى جزء بالفاء لمظنة وجود اما
بعد ظرف لقوله شرحته ثانيا ان شرحت كتاب الكافية
في النحو اولا اي شرحا اولا فهو صفة المصدر المحذوف على
حرفية اربع ضربات مع ايرادات اي شرحا كائنا مع اسولة
كثيرة واجوبة وابحاث كثيرة فالكثرة في المعنى صفة للثلاثة
فان قيل في الابحاث بعد الاسولة والاجوبة قلنا هي اصل المسائل
والمقاصد فانها معتركة الاجزاء وهي المطالب والاسولة عليها
والاجوبة عنها شرحته جزء فاني شرحا ثانيا مختصرا حال من فاعل
شرحته على حل الالفاظ وشرح معانيه والاشارة بالجر عطف
على حل الى تحليل تركيباته ومبانيه يريد بالمباني الاصول الحسنة كما
الفصول المفصلة الا نادرا استثناء مفرغ انتصب ظرفا
المختصر اي مختصر الكل حين الاحيان نادرا انجاوز فيه عن الحل و
التحليل الى تكثير الفوائد مع ذكر علل اكثرها الظرف المستقر وقع
حالا من مختصرا او الضمير للمعاني وجعلته عطف على شرحته لرسم
خدمة الامير الرسم الاثر والمغني وجعلته ليكون رسما واثرا من خدمة
الامير لانه اذا كان باسمه كان اثره باقيا بعده او جعلته ليكون
فيه رسمه واثره وهو اسمه فالرسم نفس الكتاب في الوجه الاول
والاسم في الثاني الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء في الصحاح

السلالة النطفة والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة
والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى عطف بيان لما سبر دخ
الاوصاف المطرية بن المخدوم ملك ملوك الامراء والوزراء
صاحب السيف والقلم اي رهما ماتان الو باستان صلاح
العالم جلال الدنيا والدين هي مبالغتان على قياس زيد وعمرو
وصوم ابراهيم عطف بيان للمخدوم ومارد فه بيغروش بالياء التحتانية
المفتوحة والعاني المعجمة الساكنة والراء المهملة المضمومة وهو غير منصرف نبذ
للعجمة والعلمية بيلكا ملك لقب اخي بيانا الاسم فان الالقاب
يكون اشهر والعلمية الاغلبة فلا محالة كانت بالبيان اجدر او هو
ممتنع من الصرف والعلمية وتركيب الاسمي وهو اليا الموحدة التحتانية
المكسورة والياء الثانية الساكنة ايضا الحسني وصفا للامير
وهذا نسبة منسوب بالى بعض بلاد المشرق اغرد الله انصبا رهما
اي غلب اعوانهما على الاعداء وضاعف اقتدارهما اي زاد
قدرتهما الملكية ولا يريد زيادة الى حد معين كي توهم ظاهر
لفظ ضاعف بشهادة المقام بسبب متعلق بجعلته اشتغاله
بهذا الكتاب اي كتاب الكافية الذي هو دستور هو في
الاصل فارسية الكتاب مثني فيه ضوابط امور المملكة يرجع
في الحوادث يرجع اليه في هذا الفن اي النحو للاولي الالباب
اي هو دستور كائن للاذكياء وفيه وجه الى انه لا يتساهل الاشتغال

بالكافية كل مستقل بل لا بد ان يكون لها بعض فيه من اولى الفهم
وسميته معطوف على شرحته بالوافية في شرح الكافية لكونه
وافيا في حل الفاظه وشرح معانيه وموصولا لطالبه الى مقاصده
ومعانيه جمع معنى وهو محل العنا، وما توفيق التوفيق جعل
الاسباب موافقة وهو من اضافة المصدر الى المفعول اي كوني
موفقا وخبر عموما وفي هذا التاليف خصوصا الا بالله
البا بمعنى الاستعانة مفرغ اي ما توفيقي حاصلا مع احد
الا مع الله عليه توكلت اي اعتمدت
واليه انيب ارجع فانه المرجع
والمآب تم شرح الالفاظ
خطبة الكتاب والله
اعلم بالصواب
م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

اعلم ان معرفة هذا الحد الشيء ما بقي ما هيته قوله موقوفة
على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد لان معرفة المركب
موقوفة على معرفة اجزائه قوله فاللفظ ما يتلفظ به الانسان
الى آخره اي اللفظ ههنا بمعنى الملفوظ وان كان في الاصل مصدرا
بمعنى الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق اذا رمته وبمعنى الرمي
مقيدا من الفم يقال لفظ الكلام ولفظ بالكلام وحد اللفظ
صادق على كلمات الله تع لانها مما يتلفظ به الانسان وانما لم يقل
الفاظ الله رعاية للادب والضمير المستتر في حكم الملفوظ فيجب ان
يقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها كالملفوظ قوله والمراد من
المعنى المفرد وهو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه الظاهر ان يقال
وهو ما لا يدل فلا بد من تاويل في الاول اي المراد من افراد المعنى وفي الثاني
يقدر بمضاف وان لا يدل قوله لفظ بمنزلة الجنس جعلها كالجنس والفصل

علی

انها

انها في المشهور مستعملان في الحقايق الموجودة كالانسان ومعنى
الكلمة مفهوم اصطلاحي غير متحصل في الوجود قوله فلفظ احترز
به عن المخطوط الى آخره وهذه الاربعة تسمى بالدوال الاربع واي
مشاركة للكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو
ما لا يستفاد جزئه من جزء ما يدل عليه قوله كالاسم والفعل والحرف
فانها وضعت بمثل زيد ورجل وضرب وقد فكل واحدة من هذه
الكلمات لفظ وضع للفظ مفرد ضرب ورد والسؤال على الحد هو لفظ
معنى حتى لو قيل وضع لشيء مفرد لم يتوجه السؤال قوله فان المراد
بالمعنى في قوله وضع لمعنى آخره فان المعنى مفعل بمعنى المقصد
من عناه اي قصده فاذا وضع لفظ للفظ اذا كان اللفظ الآخر
محلا للقصد لانه قصد باللفظ الاول غاية ما في انه يلزم ان يكون
الشيء لفظا في نفس ومعنى للفظ آخر ولا محذور فيه قوله و
لقائل ان يقول ح اي حين اذا كان المعنى اعم من اللفظ وغيره و
كان اللفظ المفرد كرجل معنى مفردا يلزم ان يكون اللفظ المركب
كزيد قائم معنى مركبا فلا يكون لفظ الخبر والكلام والجملة كلمة لان
معناه مركب فهذا السؤال متفرع على الجواب السابق وسبب وروده
على الحد هو قوله مفرد قوله وهو مركب من نغمة الى آخره اي فكذلك المفهوم
هو معنى قولنا مركب الى آخره لا للفظ فانه مركب تقييدي من الموصوف
والصفة كحيوان ناطق فلا يسمى خبرا اصلا قوله وفي المفهوم

م

ليس بمركب اي بالقياس الى لفظ الخبر فان جزء لفظ الخبر لا يدل على جزء
هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة الى قولنا مركب
من نعته ان يحتمل الصدق والكذب غاية ما في الباب انه يلزم ان
يكون مفهوم واحد بالقياس الى لفظ مفرد وبالقياس الى لفظ آخر
مركبا وليس بمحذور كما في معنى قولنا الانسان بالقياس الى لفظ الانسان
الحيوان الناطق قوله وهذا الجواب بعينه جواب عن اشكال الاول فقال
لانم ان لفظ الاسم مثلا موضوع لمثل زيد ورجل بل هو موضوع
لمفهوم قولنا ما دل على معنى في نفسه الى آخره وهذا المفهوم معنى لا لفظ
وانما لم يجب هناك بهذا الجواب لانه اراد ان يورد السؤال الثاني
وانما يتجه الا على الجواب الآخر دون هذا الجواب الذي هو التحقيق
قوله سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم الحاصل ان مثل
زيد قائم لفظ مركب بالقياس الى معناه اعني نسبة القيام الى زيد
ومعنى مفرد بالقياس الى لفظ الخبر ولا تناقض فيه قوله ويمكن ان يجاب
عنه الخ وقد اجيب عن ذلك بان قائمة مركبة من كلمتين جعلتا في حكم
كلمة واحدة كما سيجئ وهذا خطأ لان معنى التاء واحد في المواد مع
تعدد الفاعل كضاربة وقائمة وعالمة وغيرها قوله فضلا عن
ان يدل على جزء معنى قائمة بل مجموع لفظ قائمة يدل على مجموع معناه
وهو ذات مؤنثة موصوفة بالقيام وكذا الحال في نا شيئ ومسلما
قوله لزم اجتماع التذكير والتأنيث لكن دفعه بان القائم وحده ٥

وفيه نظر لانا نقول لا نسلم ان القائم ما يدل على التذكير بل يدل على ذات موصوفة بالقيام وهو اعم من ان يكون مذكرا او مؤنثا والدال على العام لا يدل على [illegible]

انما يدل على ذات موصوفة بالقيام فاذا تجرد عن علامة التأنيث دل
على التذكير ولا يلزم اجتماع المذكور قوله وهي اسم وفعل وحرف
الضمير في قوله وهي اسم اما عائد الى لفظ الكلمة او الى مدلولها
واياما كان يرد النقض اما على الاول فلان لفظ الكلمة اسم لوجود
علامة الاسم فيه وهو الالف واللام فيلزم انقسام الشيء الى نفسه
والى غيره واما على الثاني فلان مدلول الكلمة مذكر فلا يصح هي والجواب
انه عائد الى لفظ الكلمة باعتبار مفهومه اي هذا اللفظ في مفهومه
ينقسم الى الاسم والى غيره لان الكلمة الى آخره اي لان الكلمة موضوعة
على ما مر فلا بد ان يكون دالة وح لا يخلو اما ان يقترن اي ان
يدل على اقتران معناه قوله وهو منقوض بمثل ذو واراد بمثل الاسماء
اللازمة الاضافة مثل فوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك قوله
لا لاجل دلالته على معناه فذكر المتعلق في الحرف لتحصيل الدلالة وفي مثل ذو
لتحصيل الغاية قوله الكلام ما تضمن اي لفظ تضمن بالاسناد كلمتين فالمتضمن
هو مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن هو الكلمتان فقط فلا
يلزم اتحاد المتضمن مع المتضمن في مثل ضربت ونظائره قوله ولهذا
قال تضمن ولم يقل تركب يعني المشهور في حد الكلام ذكر التركيب
فكان الظاهر ان يقول ما تركب من كلمتين وانما عدل عن التركيب
الى التضمن لشمول احدهما انه لو قال ما تركب لم يدخل في حد الكلام
الذي احدى كلمتيه ملفوظة والاخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم

فان قيل [illegible] الا نسلم [illegible] لان [illegible] يكون [illegible]

فان المستتر لا يتصور تركيبه مع الملفوظ ولما قال يتضمن دخل فيه انتج
ان الكلام قد يتركب من كلمات كثيرة فوق اثنين فلو قال ما تركب
لم يدخل في حد الكلام الذي تركب من اكثر من كلمتين لان المتبادر
من المركب من كلمتين فقط بخلاف التضمن بكلمتين فانه يتناول ما فيه
الكلمتان او اكثر والجواب عن الاول لان المستتر عندهم في حكم الملفوظ
حقيقة فيجوز التركيب بينهما وعن الثاني ان الكلام انما يتحقق بالاسناد
يتحقق بالمسند والمسند اليه فقط وهما اما كلمتان او يجري مجريهما وما
عداهما من الكلمات التي كثرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عا
لها قوله نحو الاصطباح وهو الشرب في الصباح وذلك المشروب
يسمى صبوحا والاغتباق وهو الشرب في الرواح وذلك المشروب
يسمى غبوقا قوله دلالة او ... ية ولا يتوجه ايضا النقض بمثل
نعم وبئس من افعال غير الدالة على ذلك قوله حصل اللبس عند
السامع لان الوضع وضعه مرة للحال واخرى للاستقبال ولا
يكون عنده اللبس قوله احدهما انه منقوض بنفس الحد يعني ان مجموع
لفظ الحد وهو ما دل الخ يصدق عليه معنى هذا المجموع الذي هو حد
الاسم فيدخل غير الاسم في حده لا يقال لفظ دل يدل على مقترن
بالزمان الماضي بحسب الوضع فكيف يصدق معنى الحد على مجموع لفظه لانا
نقول سائر الفاظه لا يدل على معنى مقترن فيكون معنى المجموع
غير مقترن قوله ويمكن ان يجاب عنه اي عن النقض من الوجهين قوله لكن حذفت

اي بغير واسطة ولا يتوجه عليه ايضا النقض بنحو ... صح

الكلمة وجعل لفظ ما عبارة عن الكلمة فاندفع النقضان ولو كان عبارة
عن الشيء لم يندفع النقضان اصلا ولو كان عبارة عن اللفظ لم
يندفع النقض الاول قوله اما ان اريد به واحد بعينه فعلى هذا يخرج
بعض الافعال كالافعال الحالية والاستقبالية مثلا عن حد الفعل
ويدخل في حد الاسم وعلى الثاني اعني بان يراد واحد غير معين يخرج
جميع الافعال عن حد الفعل ويدخل الاسم لان كل فعل بحسب وضعه مقترن
بزمان معين فلا يصدق على شيء من الافعال انه مقترن بزمان غير
معين قوله هذا خلف اي هذا باطل وجوابه انه لا يراد الى اخره اعني
ان احد الازمنة يمكن ان يؤخذ على ثلثة وجوه الاول التقييد بالتعيين
الثاني التقييد بعدم التعيين الثالث الاطلاق وهو ان لا يقيد بشيء
منهما وما ذكرتم من الانتقاض بالحد انما يلزم اذا اخذ على
الوجهين الاولين دون الثالث لان المطلق صادق على
المقيد فكل ما اقترن بزمان معين من الثلثة صدق عليه انه
مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله منها اي من الازمنة الثلثة قوله كالكاتب
بالقوة او بالامكان قوله ان الحد مطرد وهذا المعنى اعني معنى
الاطراد يلزمه المنع فالحد اذا كان مطردا كان مانعا من
دخول غير المحدود فيه قوله ومنعكس اي كلما صدق المحدود صدق
الحد وهذا المعنى اعني معنى الانعكاس هو معنى الجمع فالحد
اذا كان منعكسا اي اذا كان جامعا لجميع افراد المحدود قوله وغير

منعكس اي لا يجب انعكاسها فالخاصة الشاملة منعكسة وغير الشاملة
ليست بمنعكسة قوله ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم يعني ان
لفظ الخواص جمع كثرة فدل على ان خواص الاسم كثيرة وكلمة من
للتبعيض فدلت على ان المذكور هنا بعض من تلك الخواص الكثيرة ومن
جملة خواصه النداء والوصف والتاكيد المعنوي والاضمار والنسبة
والتصغير والتثنية والجمع ولحوق تاء التانيث المتحركة والفا عليه
والمفعولية والمبتدائية تتفرع عليها قوله فانتقض بدخول لام التعريف
لو قال بخروج حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله ليس من امبر
امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته قوله انما لم يدخل لام
التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف واما الحرف
فليس معنى مستقل يصلح للاشارة اليه بالتعريف والتعيين
قوله لان حرف الجر يدخل على الفعل على سبيل الحكاية اي يدخل حرف الجر
الفعل اذا اريد به لفظه وكذا يدخل على الحرف ايضا فيقال زيد مجرور
بمن لكن هذا لا اعتداد به لان الكلام فيما اذا كانت الكلمات
مستعملة في معانيها فدخول حرف الجر ايضا خاصة بالاسم قوله
فكونه دليلا على امكنية الكلمة اما تنوين التمكن المتمكن هو الاسم المعرب
لتمكنه في الاسمية والامكن هو الاسم المعرب المنصرف والمبني يسمى
غير متمكن ولا امكنية للفعل في الاسمية ولا للحرفية و
الفعل لا يقع معرفة ولم يحتج الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة

وكذا الحرف قوله اي في يوم اذا كان كذا الى آخره اي لما حذف
المضاف اليه مفرد وهو جملة كان كذا عوض منه التنوين فاذا قوله و
اما تنوين المقابلة اي تنوين المقابلة انما يدخل على جمع
المؤنث السالم وليس بعوض ولا قوله جمع فلا يتصور فيهما
تنوين المقابلة قوله وانما حقق الاسناد والمراد منه المسند
اليه قوله وهو غير جائز ممنوع بمثل الجبي ضرب زيد عمرا فالاولى
ان يقال الفعل موضوع لان يسند به معنى مصدره الى شيء فلا يجوز جعله مسندا اليه
والى غير وضعه قوله وكونه مضافا فسر الاضافة لكونه مضافا لان
الفعل قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقد
يقال هذا انما ويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم قوله المعرب المركب الذي
لم يشبه اراد بقوله لم يناسب كما يعلم من حد المبني قوله والمراد بمبني
الاصل الفعل الماضي اه وكذلك من حيث هي جملة من اقسام مبني الاصل
قوله ولقائل ان يورد عليه النقض بغير مبني الاصل كضرب في ضرب
زيد قوله ولان تقدير الحد عطف على ما تقدم بحسب المعنى فكانه
قال النقض مندفع لما ذكرنا من الجواب وهذا الجواب هو الصحيح
قوله لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا كخمسة عشر
وقد لا يكون مبنيا كبعلبك قوله لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام م
زيد فان لفظ غلام في غلام زيد مركب مع غيره تركيبا اضافيا

مع انه ليس بمعرب لعدم تحقق عامل في هذا التركيب ورد عليه
بانه اذا اريد بالتركيب التركيب الاسنادي لم يدخل في الحد الا
المسند والمسند اليه لانهما مركبان تركيبا اسناديا وخرج المضاف
اليه وسائر المعمولات كالمفاعيل الخمس وما يشبهها عن حد المعرب
فالاولى ان يقال المراد بالتركيب مع العامل فورد عليه المبتدأ
والخبر الا على قول من يجعل كلا منهما عاملا في الآخر فالصواب ان يقال
وقيل المراد بالتركيب ما يتحقق فيه العامل وح لا اشكال **قوله** لكونه مشابها
للفعل الماضي والامر الحاضر فقيل منه بهذه غير المنصرف في تحقق الفر عتين
انما هي مع الفعل المطلق لا مع خصوصية الماضي والامر الحاضر والفعل
مطلقا ليس بمبني الاصل **قوله** وحكم المعرب وحاصله ان الاسم المعرب
بالقياس الى المبني من الاسماء وفي بعض النسخ وخاصيته اخره **قوله**
لان الاعراب كالوصف للمعرب وايضا لفظ زيد مثلا يدل على
ذات زيد ورفعه يدل على فاعليته وفاعليته صفة لذات فكما
ان الذات متقدما على صفتها كذلك ينبغي ان يكون الدال
على الذات متقدما على الدال على الوصف **قوله** ويمكن ان يجاب
عنه نظرا للنحاة لا يخفى على المصل ان الغرض من تدوين علم النحو ان
يعرف باحوال الكلمات في التركيب من لم يتتبع لغة العرب مع
ما تتبع ولم يعرف احكامها بالتتبع منهم فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحهم
امعتبرا

فالمقصو

فالمقصود من معرفة مفهوم المعرب مثلا ان يعرف انه صادق
على اسم مخصوص كزيد مثلا فيعرف ح انه مما اختلف آخره في كلامهم
فيجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم **قوله** فلا يدخل فيه اي
في حد الاعراب فانها اسباب بعيدة اي العامل المختلف فان العامل ني
سبب لاختلاف آخر المعرب بعيد بواسطة واحدة والعامل سبب
بعيد بواسطتين **قوله** فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد منهما
اي فان آخر المعرب اذا حرك ابتداء بالضم لم يكن هناك
اختلاف فاذا فتح وكسر بعد ذلك حصل الاختلاف **قوله** ولو
حمل السبب على السبب التام لكان له وجه وفي بعض النسخ لكان
اوجه ولعله تصحيف وان امكن توجيهه ايضا **قوله** بناء على ان
الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل فان زيدا مثلا قبل
الوقوع في التركيب غير معرب بل مبني عنده على السكون فاذا وقع في
التركيب فحرك بالضم مثلا حصل هناك اختلاف للانتقال من
السكون الى الحركة وكذا الحال في سائر الحركات فالاختلاف
حاصل في كل واحد منها فيكون سببا واما السكون الاصلي فلا
اختلاف معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم
عده اعرابا **قوله** متعلق باختلف لكن فاعله ح ضمير راجع الى ما
اختلف لا ضمير راجع الى الاختلاف كما يتبادر اليه الوهم من كونه
متعلقا باختلف **قوله** وهي انه لما كان في الاسماء معان مختلفة

للاسما معان لازمة يدل عليها بجواهرها ومعان يطرا اي عارض
عليها عند وقوعها في التركيب ولا يدل عليها لها من علاماتها وهي
الاعراب **قوله** ما احسن زيدا اه انما مثل بهذه الامثلة
التي لا يتميز فيها المعاني بسبب العامل ليتم الاستدلال على الحاجة الى و
ضع الاعراب في بعض المواضع ثم يطرد في الكل لا يقال لا اشتباه
في الثالث لانه يعرف بسبب ذكر حركة المنون بالضمة لانا نقول
هذه الضمة ايضا اعراب وايضا يجوز ان لا ينتبه بهذه الحركة التي
فيها خفاء بخلاف حركة زيد **قوله** انما قال الرفع علم الفاعلية كما قال
الشارح رح توهم ان اليا في الفاعلية والمفعولية للنسبة وح يلزم ان
يكون الرفع علما للاشيا المنسوبة الى الفاعل وان يكون النصب
علما للاشيا المنسوبة الى المفعول والصواب ان اليا فيهما
يا مصدرية اي كون الشي فاعلا وكون الشي مفعولا وهما صفتان
للفاعل والمفعول والرفع علم لفاعلية الفاعل التي هي صفة للفاعل فلو
قال المص علم الفاعل لكان غير صحيح وكذا الحال في النصب واما الاضافة
فهي مصدر غير محتاجة الى اليا المصدرية والمراد بها كون الشي
مضافا اليه **قوله** كالمبتدا والخبر واسم كان وهو فاعل
عند المص لا منصوب البتة فالاول تركه **قوله** والمراد بقولنا الجر
علم الاضافة انه علم المضاف اليه اي كون الشي مضافا اليه لا علم
المضاف اليه كما عرفت فان قلت اذا كان الرفع علم الفاعلية

والفاعلية لا يوجد الا في الفاعل فينبغي ان لا يوجد الرفع الا في
الفاعل قلت ان الرفع علم للفاعلية اصالة وجعل علامة
لمعان آخر كالمبتدائية مثلا على سبيل التبع والشبه والالحاق
وكذا النصب علم المفعولية اصالة وجعل علامة لمعان آخر كالحال
مثلا على سبيل التبع والشبه والالحاق وكذا الجر علم لكون
الشي مضافا اليه بحسب المعنى اصالة وجعل علامة لكون الشي مضافا
اليه صورة على سبيل الشبه والتبع فتامل **قوله** لان العامل الفعل
ليس سببا لمقتضى اعرابه اذ ليس في الفعل مقتضى الاعراب بل اعرابه
على سبيل التطفل والشبه **قوله** اصل الاعراب ان يكون بالحركات
لكونه اخصر من الحروف وكذا اصل الاعراب سواء كان بالحركات
او بالحروف ان يكون ملفوظا فان كان مقدرا مختلفة فلعلة
قوله بان كان بعضها بالحركات اعلم ان الرفع يكون بالضمة
والواو والالف وكذا النصب يكون بالفتحة والكسرة والالف
والياء والاسما مختلفة في استحقاق الرفع فبعضها يستحق في الرفع
الضمة وبعضها يستحق الالف وبعضها يستحق الواو
وكذا يختلف الاسما باعتبار في استحقاق اقسام النصب
واقسام الجر فصاحب الكتاب قسم الاسما باعتبار
استحقاقها لانواع الاعراب ليتضح احوالها في الاتصاف
بالاعراب هذا هو الكلام الظاهر المطابق لكلام المص

في شرح الكافية واما قول الشارح كل قسم منها يشترك في نوع ع
واحد من الاعراب فليس يظهر له معنى الا ان تحمل على ان الامور
المندرجة في قسم واحد يشترك في نوع واحد من الاعراب
قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا اي
يلتبسان بالضمة مرفوعين قوله وفي العبارة نظر اذ قد عطف
فيها على معمولي عاملين مختلفين فان قوله الفتحة معطوفة
على الضمة والعامل فيه البا وقوله نصبا عطف على رفعا وهو
منصوب على الحالية والعامل فيه الظرف القائم مقام متعلقه
والجواب ان المص يجوز ذلك فانه نظير في الدار زيد والحجرة
عمرو قوله والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضمة اي اعرابه
حال كونه مرفوعا الضمة ولا يخفى انه اذا قيل والفتحة نصبا
يلزم ايضا العطف على معمولي عاملين مختلفين فلعل وجه
النظر لشيء آخر وهو ان يقال عبارة المص يدل على ان المفرد
المنصرف مثلا يلتبس بالضمة حال كونه مرفوعا وليس فيه
تصريح بان اعرابه الضمة ولا بان رفعه بالضمة فضعف
هذا الوجه ظاهر قوله لان الاسما الستة المضافة الى آخره
وكذا هذه الاسما مفردة بالمعنى المقابل للجملة ولكن ان
يقال الاسما المعربة بالحروف لا تسمى منصرفا على قول من
فسر المنصرف بما يدخله الكسر والتنوين لكن ظاهر كلام المص
حلا

خلاف ذلك فلا يتم الجواب على قوله قوله لان مثل
غلام زيد غير منون بهذا الوجه وكذا غلام زيد ليس بمفرد
بالمعنى المقابل للمضاف قوله قلنا لا احتياج اليه قد يقال
ان الاهتمام بغير المنصرف لكثرته اكثر من الاهتمام بالاسما
الستة فلم يكتف في الاول بخروجه بالذكر بل ذكر ههنا
قيد الخروج لئلا يقع الغلط في اسما كثيرة قوله المثنى
والمجموع وغير الاسما الستة لان الاسما الستة في حكم المثنى
لاقتضائها التعدد قوله لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل
قبل مزيد اي بعد الفرع لان اصل المزية حصل بواسطة
اعرابه بالحركات وقيل لا مزية من هذا الوجه لان اعراب
جمع المذكر السالم بالحروف احسن من اعرابه بالحركات
لان تلك الحروف الثابتة علامة للجمعية فهي وحدها اخف
منها مع حركة اخرى اعرابية فان اعرابه بالحروف اصل
بالقياس اليه لان الاصالة باعتبار الخفة وقيل الاولى ان
ع يقال نصب جمع المؤنث السالم تابع لجره ليكون الفرع
على وتيرة الاصل قوله اعلم انه يشكل ما اذا سمي علما اي اذا
جعل مثل مسلمات علما كعرفات فمذهب الزمخشري
انه منصرف وحال اعرابه كحاله قبل العلمية فذهب جماعة
الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن ويكون نصبه

بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه
باقيا على ما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين
وجعل نصبه وجره بالفتحة ففي نحو مسلمات حال العلمية اربعة
اقوال **قوله** مع ان اعرابه بالضم والكسر عند المصنف يمكن
ان يقال انما كان اعرابه بالضمة والكسرة رعاية للاصل
لا لكونه غير منصرف فيكون بهذا الاعتبار داخلا في جمع المؤنث
السالم الذي عرف حكمه لا في غير المنصرف لانه لم يعتبر
عدم انصرافه **قوله** وبين جوازه الخ قد يقال لما ذكر جواز
جوازه فيما بعد علم انه خارج من هذا الحكم **قوله** وكانت من
الواجب عليه يمكن ان يجاب عنه بانه اكتفى في التمثيل على
هذا القيد بايراد هذه الاسماء مكبرة فان قيل فلم
لم يكتف في التمثيل على قيد الاضافة الى غير ياء المتكلم قلنا
ق لانه اوردها مضافة الى ضمير المخاطب فلو لم يذكر قيد الاضافة
لربما يتوهم ان شرط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى
ضمير المخاطب فتامل **قوله** انما قيد كلا بقوله مضافا الى
مضمر لان كلا مفرد اللفظ مثنى المعنى فهو يقتضي الاعراب بالحركات
٦ب نظرا الى لفظه والاعراب بالحروف نظرا الى معناه فا
بهما رعاية لهما وانما خص الضعف الى المضمر بالاعراب
بالحروف لانه فرع المظهر فلما اضيف الى الفرع روعي

جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف
التي هي فرع الاعراب بالحركات ولما اضيف الى المظهر الذي
هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل فظاهر ان كلا الى آخره اه
ليس لنا لفظ مثنى يكون مفردا لفظا ولا اثني ليكون مفردا
لا اثنان وانما اعرب اثنان اعراب المثنى لان معناه معنى
المثنى وصورته صورة المثنى فاجرى مجراه في الاعراب
ولو وجب ان يقال عشرون قد يقال يجوز ان
يغير جمع السالم ادنى تغيير ولهذا لم يجعل في ثلاثة بل جعل
من تتمة الدليل الاول بقلب بعضها الى بعض هذا
يدل على ان علامة التثنية هي الالف والياء ثم قلبت احديهما
الى الاخرى وعلى ان علامة الجمع هي الواو والياء ثم قلبت
احديهما الى الاخرى وحالة النصب بالياء قيل لما كان
جعل الالف علامة للنصب ملتبسا فيهما اسقطوا جعله علامة
للنصب وجعلوا النصب تابعا للجر فيهما ولما كان الالف
اخف تلك الحروف لم يرضوا باسقاطه راسا بل جعلوا
هذا الاخف علامة للرفع الذي اثقل الحركات في المثنى
٧ الذي هو اكثر رعاية للاعتدال لا التبس المثنى بالمجموع
ان التبس في حال النصب مع الاضافة لان النون

الذي كان فارقاً بينهما لكونه مكسوراً في المثنى ومفتوحاً
في الجمع قد سقط واما في حالة الرفع فلا التباس لان
ما قبل الواو في المثنى يكون مفتوحاً وفي الجمع مضموماً و
كذا لا التباس في حالة الجر لان ما قبل اليا يكون مفتوحا
في المثنى ومكسوراً في الجمع وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل اليا وكسروا النون في المثنى وذلك لان ما قبل الالف
لما كان مفتوحاً والنون مكسوراً لخفة الفتحة جعلوا ما
قبل اليا في المثنى مفتوحاً والنون مكسوراً رعايةً للموافقة
وفي آخرها للعلامة اي ضم تتمة علامة المثنى والمجموع
وليس النون عوضاً عن الحركة اي عن الحركة الاعرابية في
المثنى والمجموع كما في يضربان ويضربون وفيه بحث لان من
قال ان النون عوض عن الحركة لم يرد به انه عوض عن الحركة
الاعرابية في المثنى والمجموع كما في الفعل بل اراد انه عوض
عن الحركة التي كانت في المفرد وقد زالت بالحاق علامة
المثنى والمجموع لان هذه الحروف اي الالف والواو
واليا عند نفس الاعراب فلا يكون النون اعراباً
في آخرها الف مفردة احتراز عن مثل حمرا وصحرا فان
في الصحرا الفاً بعدها الهمزة واعرابها بالحركات لفظاً
وان في الاسم المفرد اي الاسم المفرد الذي اعرابه بالحركات

لفظاً قوله وان في الاسم المفرد اي الاسم المفرد الذي اعرابه
بالحركات لفظاً والجمع المذكر المكسر الذي حاله في الاعراب
كذلك قوله وجمع المؤنث السالم المضاف الى يا المتكلم فضابطة
لكل اسم يكون اعرابه بالحركات لفظاً فاذا اضيف الى يا المتكلم
صار اعرابه تقديرياً بسبب هذه الاضافة قوله وانما قال
مطلقاً اي جميع الاحوال لما ذكرنا وهو ان هذه الكسرة موجودة
قبل التركيب المقتضي للاعراب بغلام قوله والثاني جمع المذكر
السالم اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن كان اعرابه تقديرياً في
الاحوال الثلث نحو جاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم
ومررت بصالحي القوم وكذا المثنى في حال الرفع فقط نحو
جاءني غلاما الرجل ولم يلتفت المص الى ذلك لانه امر عارض
بواسطة كلمة مستقلة بخلاف يا المتكلم فانه لعدم قوله بمنزلة
اللام قوله فقلبت الواو ياءً وادغمت في ياء فهذه اليا قامت
مقام الواو في الدلالة على الجمعية دون الرفع لان الدلالة على
الرفع من خصوصية الواو وقد زالت فيكون الرفع تقديرياً مع
ثبوت علامة الجمعية قوله كان من الواجب ان يكون باليا
ان يكون الاعراب في حال النصب والجر باليا قوله وهما اي
النصب والجر قوله كذلك اي باليا قوله واذا عرفت ان لنا
كان الاعراب التقديري في مواضع مخصوصة ضبطها بذلك

فيضبط اللفظي ايضاً قوله لان اعرابهما اي اعراب المفرد والجمع
المذكرين قوله غير المنصرف اي الاسم المعرب لما كان الى منصرف
وغير منصرف فكان غير المنصرف افرع المنصرف ضبطه اذ به ينضبط
المنصرف ايضاً على قياس الاعراب التقديري واللفظي قوله ما يكون
علتان فان قيل هند اذا صرف فيه علتان فيدخل في حد غير المنصرف
فلا يكون مانعاً قلنا انما انصرف نحو هند اذا اعتبر مقلوبة خفة
سكون الوسط احديهما فكان مع احديهما في حكم العدم فلا يكون
فيه علتان معتبرتان والمراد ذلك قوله وقال بعضهم انه اثنتان
الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف
نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف
فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني لما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين
قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل
وفيه نظر لانه لا يتناول نحو اكحل علماً وايضاً افعل اذا كان وصفاً
ليس منقولاً من الفعل فالاولى ان يقال وزن الفعل لما كان في الفعل
لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم حكى ذلك على ما كان
عليه في حال كونه في الفعل لكنه يرد عليه ايضاً ان يكون مثل ارطى
قبل العلمية غير منصرف واما التركيب ففي الباقي كتركيب
التانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب
التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب

العدم في عمر فانه بمنزلة علتين تقدير الان الوضع قصد
التسمية بعامر فعدل عنه خوفا اللبس لكن عمرو في نحو ثلث فانه
بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب
الاسميين في بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية
او مع الوصف وتركيب العجمة وهذا ما تكررها في العجمي والعربي
او تركيبها مع العلمية وفي كله نظر وهذا ليس ملحقاً بهذا الكتاب
فان الشارح كتبه على حاشية هذا الكتاب وبعض كتاب
يكتبونه في الشروح مشهوراً قوله نحو ارطى شجر يدبغ به
الجلد وهو منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث
بدليل ارطاة فاذا سمي به مذكراً امتنع من دخول تاء التانيث
فصار شبيهاً بالف التانيث فمنع من المنصرف قوله ومراعات
الاصل نحو احمر وفي نحو مساجد علماً قوله القول بانها تسع
تقريب ويحتمل ان يقال معناه ان يكون لكل واحد عنه منع
الصرف قوله تقريبي اذ العدة في التخفيف اثنان منها قوله
على انها حكاية عن الحال قد يقال لا حاجة الى ارتكاب الحكاية لان
تعداد العلل في معنى ان كل واحد منها يمنع من الصرف فقوله
والنون ثالثة بحسب المعنى ويمنع النون فيكون زائدة حالاً
من النون نظرا الى معنى الكلام فان النون بحسب المعنى [illegible]
وان كان بحسب الصورة عطفاً على خبر المبتدا قوله لان الجملة

فيه نظر لانه [illegible] ... [illegible] فانه لما كان [illegible] النون ... شارح ... معنى [illegible] ... [illegible] والله

الخ والكلام على هذا الوجه يدل على ان الجملة سبب لا عطفت
على الاسباب المعدودة قوله اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام
في النون كما حكم بزيادتها في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا
فكانه قيل ونون زائدة وكمثل حمار قوله واما الالف
والنون المزيدتان فاختلف فيه اي في هذا السبب
الذي هو الالف والنون قوله انما يمنع الصرف لمشابهة
الفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليه كما سيجئ
قوله وزينب للتانيث المعنوي والعلمية الظاهر ان
يقال وزينب للتعريف العلمي والتانيث المعنوي فان زينب
هناك مثال للقول ومعرفة قوله ولهذا لو سميت امراة
بسلمى اه قد سبق اشارة الى ان الحكم بسلمى علما منصرف
عند الزمخشري لان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث
بل يدل على الجمعية ايضا فلا يقوى قوة المتمحضة فلا يعتد بها
في منع الصرف ولا يجوز ان يكون هناك تاء مقدرة اذا
كان علما لمونث لان وجود التاء الظاهرة مانع من تقدير تاء
اخرى فليس هناك الا العلمية وحدها قوله لاجل التناسب
احدهما ضرورة الشعر وذلك اما بانك ان لم تنونه كما في
المثال الذي ذكره وجب ههنا الصرف وان ما يلزم الزحاف
كما في قول اتوى ابن جحوش غير متلوه ولا يجب ههنا

كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وعلى الله قصد السبيل
الا ان يحكم بزيادة اللام في النون
يحمل اسفارا وكما في قوله تعالى كمثل الحمار
اسم ... جلبي رحمه الله

فالعدل فرع المعدول عنه اذ لولا المعدول عنه لما كان
تغير كذا والعدل تغيير الاسم عن صيغة الاولى والوصف فرع
الموصوف لاحتياجه اليه وتبعيته له لفظا ومعنى جلبي

الصرف بل يجوز كما في التناسب قوله لان الضرورة فان
قلت ان الضرورة يندفع باعادة التنوين في نعمان
مثلا فلا حاجة الى اعادة الكسرة وجعل الاسم بحيث لا يبقى
فيه اثر من اثار منع الصرف قلنا ان الممنوع بالاصالة هو
التنوين فانه منشاء الثقل هو المنافي بمعناه لعدم الانصراف
فلما اعيد عاد الاسم الى اصله بالكلية فلم يبق شئ من اثار
منع الصرف قوله لانه لما كان ما قبله وما بعده اراد بما قبله
قوله تعالى اما شاكرا واما كفورا قوله لانا نقول لا نم
ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع اه وذلك
لان كونه على صيغة منتهى الجموع يقوي الجمعية بخلاف صفة كما انه
لزم التانيث يقوي التانيث قوله اي العدل خروج الاسم
عن صيغة الاصلية اي عن صيغة التي كان اصله ان يكون على
تلك الصيغة فثلاث مثلا كان اصله ان يكون على صيغة ثلثة
بخلاف نحو ضارب المشتق عن الضرب اذ ليس اصله ان يكون
على صيغة الضرب بل ههنا اخذ صيغة من صيغة اخرى فلا يرد
لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة قوله ويختص
العدل فيه اي في هذا المذكور الذي هو ثلث واخواته قوله
وذلك انه من الاعداد والاعداد اي المشهور من الالفاظ
العدد من الواحد الى العشرة وهو واحد واثنان الى آخره فلو

احاد واخواته ممنوعة عنها منكرة كما سياتي قوله فاحاد
وموحد معدول لا عن واحد لان المراد من كل واحد منها العدد
اى انما حكمنا بكون احاد واخواته معدولة عن الفاظ العدد
المكررة لان المراد من احاد واخواته العدد المكرر قوله للعدل
والصفة الوصفية في ثلاث مثلا اصلية لانه معدول عن ثلثة
ثلثة وهو المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة للمكرر
فيكون اصلية فيما يوخذ منه اعنى ثلاث وان لم يكن الوصفية
في اسما العدد كواحد الى آخره اصلية كما سياتي قوله لا ما
فوق الاربعة قال المص في شرح المفصل هل يقال فيما عداه الى
العشرة ام لا يقال ففيه خلاف اصحها انه لم يثبت وقد نص
البخاري في صحيحه على ذلك فقول الشارح يعني اى يعني المص
والا فالظاهر اغنى والاولى ان يقول بالنون قوله أُخَر فعلم انه
معدول من آخر من وهذا اصح مما قيل ان أُخَر معدول عن
الآخر قوله وفعلاء غير صفة فبابه ان يجمع على فعالى و
اما فعلاء الصفة فيجمع على فُعْل كحمراء وحمر قوله الا يجمع على فعل
وهذا اولى مما قيل انه جمع معدول عن جمع لان جمعاء فعلاء
كحمراء وذلك لان مذكر حمراء اعنى احمر لا يجمع بالواو والنون
ومذكر جمعاء يقال فيه اجمعون فلا يقاس احدهما على الآخر
قوله واما باب قطام اه وباب قطام فعال التي هو علم الاعيان

المؤنثة

المؤنثة من النسوان وغيرها قوله فلم توجب الضرورة اى
ضرورة منع الصرف قوله تقدير العدل فيه فلا يكون فيه تقدير
العدل لرعاية قاعدتهم في منع الصرف قوله ان فعال
مبنى عند اهل الحجاز اى العلم ان فعال اسم فعل كنزال مبنى اتفاقا
وكذا فعال مصدرا كفجار او صفة كفساق على ما سياتي واما
فعال الذى هو علم الاعيان المؤنثة ففيه خلاف وهو المراد
بقوله ان فعال مبنى عند اهل الحجاز قوله حضار حضار
اسم الكوكب يشبه مُهيلا وكانه مؤنث سماعى ليندرج في
اعلام الاعيان المؤنثة قوله وبوار علم لبقعة مخصوصة قوله
وبنى فيه اى فعال التى اخره راء ليحصل موجب البناء فانه اذا
قدر فيه العدل شابه فعال التى هو اسم الفعل كنزال فصار مبنيا
كفعال مصدرا او صفة فانه ايضا مبنى لذلك قوله فلما قدر
العدل فيما آخره راء هذا التقدير انما يتم على لغة اكثر بنى تميم واما
لغة اقلهم فلا لانهم يجعلون ما في آخره راء معربا غير منصرف
ايضا وح يقال لما كان الاقسام الثلثة من فعال معدودة فقد
العدل في القسم الرابع طردا للباب فعال مطلقا على وتيرة
واحدة وضعف هذا ايضا ظاهر قوله ليحصل موجب البناء
فاذا قدر العدل فيه شابه فعال الذى هو اسم الفعل كنزال
فصار مبنيا كفعال مصدرا او صفة فانه ايضا مبنى كذلك قوله

الوصف شرطه المراد من الوصف ههنا كون الاسم دالا على
ذات مبهم باعتبار معنى معين كاحمر والاسود والضارب
قوله وبيانه ان اسود صفة في اصل الوضع ثم جعل اسماً
للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقاً فباعتبار ذات الحية
في مفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية وقد اعتبر
في مفهومه الاتصاف بالسواد وكذلك حال ارقم فانه اسم للحية
التي فيها سواد وبياض لا للحية مطلقاً كما يشعر به عبارة الصحاح
والشرح قوله ثم جعل اسماً للقيد الذي فيه سواد اعني المأخوذ
من الحديد لا للقيد مطلقاً قوله وشرط التانيث بالتاء الظاهرة
سواء كان في مؤنث حقيقي كسودة او لا كحمرة قوله لكان
ذلك التاء في موضع الزوال فان قائمة يحذف منها التاء مع
بقاء الاسم على معناه الاصلي واذا جعل قائمة علماً صار
التاء لازمة فيكون غير منصرف قوله فلا يكون لازما اي اذا لم
يكن لازما كان ضعيفاً فلا يقوى على منع الصرف قوله لانه
لو لم يكن علماً لكان ذلك التانيث في موضع الزوال فان
جرجا يطلق على المذكر والمؤنث قوله وجب منع صرفه وانما
وجب منع صرفه لانه ليس فيه خفة بسكون الوسط وذلك
لان المتحرك التقدير معتبر على ما ذكرت قوله وفيه نظر اي
في وجوب منع صرفه نظر قوله وذات في الصحاح انك اذا وقفت

على ذات قلت ذاه بالهاء يدل على ان اصلها الهاء ولكنها
لما وصلت بما بعدها صارت تاء قوله واصل شاة
شاهة والدليل على ذلك ان تصغير شاة شويهة وجمعها
شياه قه ولهذا الكراع غير منصرف الكراع للغنم والبقر هو
بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث
والكراع اسم لجميع الخيل ايضاً مع كونه اسماً للفحل اي الذكر من الفرس
قوله مثل عناق اي الانثى من المعز قوله قلنا لا نسلم ان التانيث
في الجمع حقيقة فاذا سمي بالجمع لم يعتبر تانيثه قه هذا اذا لم يعتبر
اي كون العلمية مشروطا في منع الصرف قوله نحو اجمع فانه غير
منصرف لوزن الفعل والتعريف قيل اجمع غير منصرف للوزن
والوصفية الاصلية المحتملة التي قد زالت فلا حاجة الى اعتبار
التعريف التوكيدي وكذلك جمع غير منصرف للعدل والوصفية
وعلى هذا يكون شرطه هو العلمية فقط في منع الصرف
بعض التواكيد لان جمعا مستغن عن اعتباره لان الفاظ
التواكيد اعني اجمع واخواته معارف اتفاقاً ولهذا
لم يقع توكيدا للنكرات فقيل تعريفها بتقدير الاضافة وقيل
بتقدير اللام وقيل هذه الالفاظ اعلام لمعانيها
فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين بل شرط التعريف
والعلمية سواء كان العلمية في الفاظ التواكيد او في غيرها

قوله احدهما ان يكون علماً اي يكون الاسم الذي فيه العجمة في
العجم علماً قيل الاولى ان يقال شرط العجمة ان يكون في اول
استعمال العرب علماً اذ بذلك يحصل المقصود وهو عدم تصرف
العرب في ذلك الاسم الا يرى ان قالون اسم جنس في العجم
بمعنى الجيد ثم نقله العرب الى العلم فلم يتصرف فيه فصار غير منصرف
لانه لو لم يكن علماً اي يكون الاسم الذي فيه العجمة قوله
او غير ذلك نحو جعله بالتصرف على وزان كلامهم كما جعلوا في ديباج
فلم يمنع الصرف اي لم يمنع الاسم الذي لم يبق عجمته من الصرف
قوله ولهذا اي ولان شرط العجمة ان يكون علماً اي اذا
سمي بلجام اذا سمي به رجل لانه لولا ذلك اي لولا ذلك اي لولا
احد الامرين قوله فلم يبق فيه الا سبب واحد حاصله ان العجمة
سبب ضعيف اذ ليست امراً حقيقياً ثابتاً في الاسم بل هي
امر اضافي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط واما التانيث
في هند فهو امر محقق فيه فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط
وان لا يعتبر قوله وشتر اسم حصن بديار بكر قوله على صيغة
منتهى الجموع انما سميت منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيراً فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة عن حالها فلم يمتنع قوله جمع السلامة نحو الصوحبات
وكونها منتهى جمع اي من هو جمع بمين قوله ولهذا الجمع ثلثة

امثلة اوله مفتوح وثالثه الف قوله نحو صياقلة جمع صيقل
وهو الصانع الذي يجلي السيف قوله مثل فواره جمع فاره
الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره من الفروهة
ويقال للفرس جواد ولو كان جمع فاره لكان اظهر قوله
ويمكن ان يجاب عنه الجواب الصحيح ان يقال ان الكلام
في جمع يكون جمعيته متحققة باقية على حالها ومثل هذا الجمع ليس
كذلك لانه يوجد فيه ياء النسبة نعم اذا صار علماً و
زال عنه جمعيته كمساجد ومداين جاز ان يدخل ياء
النسبة عليه وح لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد صار كالمفرد
في لحوق ياء النسبة وايضا بانضمام التاء به خرج عن الصيغة
المعتبرة وهذا اذا لم يكن ياء النسبة في مفرده واما اذا كانت
فيه فلا اختلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كراسي
جمع كرسي قوله واذا كان كذلك فرزانة منصرف
جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء وهو معرب قوله واذا
كان كذلك لم يكن فيه تانيث لا شك انه لا يكون
فيه تانيث حقيقي لكن الظاهر انه لا يكون في حكم الصيغ الذي
هو مؤنث غير حقيقي فالاعتماد على الجواب الثاني ولقائل
ان يقول ح يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون جمعاً في
الاصل يعني لما كان الجمعية مع زوالها معتبرة في منع الصرف

نحو حضاجر كالوصفية في اسود للحية كان الواجب
عليه ان يقول الخ ويمكن ان يجاب عنه بانه بين
هذا المعنى بقوله وحضاجر الى آخره فلا قصور في المقصود
وذلك لان المقصود من اشتراط الاصلية في الوصف
امرين احدهما ان الوصفية الزايلة معتبرة والثاني ان
الوصفية العارضية غير معتبرة والعروض في الجمعية غير متصور
واما اعتبار الجمعية بعد زوالها فقد بينه بقوله وحضاجر
علما ولو قال وشرط الجمع ان جمعا في الاصل كما كان في
الوصف لتوهم جريان الامرين في الجمع كما في الوصف
فقيل انه جمع سروالة تقديرا وكان كل قطع من
السراويل يسمى سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة
وذلك لان الحمل على النظير صار سببا عاشرا للتسعة
المذكورة   ولم يتعرض المص لها اى لم يتعرض في مباحث
الجمع ايضا ان الجمع ينقسم الى التحقيقي والتقديري كالعدل
والجواب ان كون الحمل سببا ليس امرا تحقيقيا بل هو
احتمالي وكذا كون الجمع تقديريا احتماليا فلم يتعرض لهما
هناك بل اكتفى بذكرهما هنا على وجه الاحتمال فيكون
جوار مثل سلام اي يكون في الوزن والمعنى مشابها لسلام

المص علم على النظير في تعداد الاسباب
ولم يتعرض صح

قوله

وكلام كما ان صبافة وفرازنة كانت بها فيهما كراهية
وطواعية على تامر   ولان اصل هولاء جوار جواري
الى اخره الظاهر انه جعل الاعلال سببا فراغ منع الصرف
فلذلك اورد جواري مضموما بلا تنوين وح يلزم
ان يقال في حالة الجر جواري بالفتح فلا يتصور اعلال لحذف
حركة اليا فيما ذكره في توجيه جواري تودي الى اللغة
القبيحة التي ورد عليها شعر الفرزدق فالاولى ان يقال
اصل جواري بالتنوين فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذفت
اليا فجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل للصرف عوضا
عن حركة اليا او يقال بعد حذف اليا حذف التنوين للصرف
ايضا ثم عوض عن اليا او عن حركتها تنوين آخر
ولا بعد في اعتبار الصرف للاعلال لان الاعلال
لتصحيح الصيغة المتقدمة على تصحيح احوالها والغالب الاصل
في الاسماء هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال الى حال
الصيغة وجدت مستحقة لمنع الصرف فحذف تنوين
الصرف الذي جي به للاعلال ثم اتي تنوين آخر وح يكون
مررت بجوار اصله مررت بجواري بالكسر والتنوين
فحذف الكسر فالتقى ساكنان الى آخر ما ذكرناه
في حالة الرفع   لانه لو لم يكن علما الخ واما اذا صار

وطواعية

المركب علماً فانه يصير اجزاؤه كحروف كلمة واحدة
فيكون التركيب لازماً وانما وجب ان لا يكون
باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً فالمركب
الاضافي اذا جعل علماً كعبد الله اجري الاعراب
على جزئيه معاً فقيل هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت
باعرابين نظراً الى اصلهما وهو المناسب لما ذكره
المصنف في حد الكلمة وقيل هو كلمتان نظراً الى اللفظ وهو
المناسب لتحديد الكلمة باللفظ الدالة الى آخره وهو انسب
بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف
والصفة اذا جعل علماً كحيوان ناطق فبالحري ان يجعل
قد يقرأ مخففاً على انه مصدر فيكون ما بعده مبتدأ و
الجار والمجرور خبراً مقدماً اي عدم جعل المنصرف غير منصرف
ملتبس بالحري وقد يقرأ مشدداً على انه صفة مشبهة
فيكون الباء زائدة في المبتدأ وكذا الحال فبالاولى ان
يكون الباء زائدة نحو تأبط شراً جعل الشارح نحو تأبط
شراً علماً من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان
الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علماً مبنية بل عدت
قسماً رابعاً من مبني الاصل وان كان اجزاؤها معربة
واما اذا جعلت علماً فقد جعل المجموع اسماً واحداً مستحقاً

لان يجري الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان
الجزء الاخير من تأبط شراً مشغولاً بالاعراب المحكي الدال
على القصة امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظاً فصار
اعرابه تقديرياً فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من
المبنيات لكن الحكاية يقتضي اعتبار التعدد ظاهراً في اجزاء
الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها جملة اسماً واحداً فلا يحكم
عليها بمنع الصرف على المذهب الاصح فان جعلت عشر
علماً يحكى على بنائه وهو الاصح وقد يجري عليه الاعراب
ويمنع من الصرف فح لا حاجة الى الاحتراز عنه قلنا لا حاجة
الى آخره قد يقال ان كون الاصوات وكون مثل خمسة
عشر مبنية مذكورة فيما بعد فيعرف بذلك خروجهما عن التركيب
المعتبر في منع الصرف واما كون الجملة حال العلمية مبنية محكية
او معربة محكية فلم يذكر فلذلك احترز عنها لان الحكاية
مانعة من اعتبارها اسماً واحداً حتى يحكم عليها بالانصراف او عدمه
سيبويه وفي عشر
فان قلت اذا جعلت الجملة معربة تقديراً ينبغي ان يحكم بالانصراف
او بعدمه فان عدم ظهور الاعراب لا ينافي الانصراف
ولا عدمه كما في عصا وحبلى قلت لا يبعد ذلك وجعلها
غير منصرفة وان لم يظهر فيها اثر منع الانصراف اعلم ان
الالف والنون انما تمنع الاسم من الصرف لمشابهتهما الفي

الضمير الراجع الى الالف والنون لانهما معا سبب وكذا
فى امتناع دخول تاء التانيث عليهما اى على الالف
والنون ع على الف التانيث   وسعدانة التاء فيه
للوحدة كتمرة وكذا فى مرجانة   ونحو عمران علم لشخص
من الاعيان مكسور الفاء   وفعلان علم جنس من الاوزان
مفتوح الفاء وهذا علم مستعمل فى كلام النحاة وسبحان
علم المعانى مضموم الفاء   وعده سكران اورد فى العلم
اوزانا مختلفة ولم يورد فى الصفة الا وزنا واحدا وهو
مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان
مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء
لم يوجد فى الصفات   لان وجود فعلى ليس شرطا
بالذات ومن جعل وجود فعلى شرطا نظرا الى ان انتفاء
فعلانة انما يعلم يقينا بوجود فعلى ويرد عليه انه قد يعلم
ذلك بطريق آخر كما فى رحمن   انتفاء فعلانة
من رحمن لما كان الرحمن مختصا بالله تع لم يتصور فيه تانيث
لا بالتاء ولا بالصيغة   فى ندمان المراد من ندمان
بمعنى النديم من المنادمة واما ندمان الندم بمعنى النادم
مؤنثه ندمى فيكون غير منصرف اتفاقا كسكران
كتم وضرب اذا سمى بهما واما اذا سمى بها المراة

زان

لم يحتج

لم يحتج الى اعتبار وزن الفعل وينبغى ان يكون ضرب
وشمر مجردين عن الضمير المستتر والا لكان جملتين محكيتين
كما مر فى تابط شرا   لا يقال لانه اعجمى فمن اين عرف
زيادة النون يعنى ان الحكم بزيادة حرف الكلمة و
اصالته انما هو فى الفاظ العربية وهذه كلمة اعجمية فلا حكم
عليها بزيادة النون وايضا مثل جعفر لم يات فى العربية
قوله نهشل الذيب وبه سمى الرجل قوله اما الاول
وهو ان   يختص بالفعل   فظاهر اذ لا يختص
بالفعل كيرفع ويلمع   وناقة يعملة اليعملة الناقة النجيبة [illegible]
المطبوعة على العمل   ولذا حكم ارمل الامر من الرجل الذى
لا امراة له والارملة الامراة التى لا زوج لها   ان
٤ كان الوصف تلك العلة التى ينسب اليها العلمية بالاجتماع
فلانهما لا يجتمعان من حيث الخ وذلك لان العلمية
يقتضى الخصوص كزيد مثلا والوصف يقتضى العموم فى جميع
ما قام به المعنى المعتبر فى مفهوم الوصف كاحمر مثلا يطلق
على كل ما قام به الحمرة وبالجملة يعتبر فى العلم ذات
معينة وفى الصفة ذات مبهمة فلا يجتمعان قطعا
والمعرفة الخ ترك ذكر المعرفة اولى لان المعرفة
المعتبرة فى منع الصرف هى نفس العلمية لا انهما سببان

متمايزان ومنع اشتراط المعرفة بالعلمية انها تجب ان
يكون علمية بخلاف ساير الاسباب المشروطة بالعلمية فانها
اسباب مغايرة للعلمية يجامعها العلمية فانها علمية
لا يجامعها مؤثرة فهنا بحث وهو ان العلمية كما يجامع
الجمعية الاصلية الزايلة بالعلمية كذا يجامع الوصفية الاصلية
الزايلة بالعلمية وكما يجامع الوصفية المحققة كذلك لا يجامع
الجمعية المحققة كيف والجمع لم يعتبر فيه تعيين الذات بل تعداد
الافراد بلا تعيين الذات والعلم يعتبر فيه التعيين الذات
لا يقال اذا جعل الجمع علما لاشخاص متعددة فقد اجتمعت
العلمية والجمعية هناك لانا نقول بل زالت الجمعية بواسطة
اعتبار خصوصية ذوات معينة مخصوصة وبقي هناك
شيء من معنى الجمعية اعني التعدد كما انه اذا جعل نحو احمر علما
لذات مخصوصة موصوفة بالحمرة واعتبر في مفهومه مع خصوصية
الذات الاتصاف بالحمرة ايضا فانه زوال الوصفية
وبقي شيء منها فلا فرق من هذا الوجه بل وجه آخر وهو ان
الوصفية الاصلية لا يعتبر حال العلمية كما سيأتي والجمعية الا
يعتبر حال العلمية اذ المحصور اصلا وجوابه ان يقال
ان العدل الى آخره وبيان ذلك ان العدل انما هو في
اوزان مخصوصة كثلث واخواته واخر وجمع واخواته وعمر

من الاعلام الواردة على فعل غير منصرف في كلامهم وليس
شيء منها من اوزان الفعل هذا وقد قيل ان جعل اخر معدولا
عن المعروف باللام كان اخر ايضا معدولا عن المعروف
باللام فقد اجتمع فيه العدل مع الوزن وايضا نحو اصمت
علما للبرية من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه والجواب
ان ثبات منهما غير محقق اما الاول فلجواز ان يكون اخر
معدولا عن آخر كما مر واما الثاني فلجواز ورود اصمت
بالكسر وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع مع وزن الفعل فتامل
والا لزم الترجيح اذ كل من الثلثة سبب تام لم يرد
بالتمام ان كل واحدة علة بل ان كل واحد بعد وحده سببا
من الاسباب المعتبرة في منع الصرف وليس مساجد
علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف اي ليس يلزم
من اعتبار الجمعية في مساجد علما دون العلمية ترجيح بلا مر
جح لانهما لا يتساويان في السببية وخالف سيبويه
الاخفش لما كان مذهب الاخفش موافقا لما ذكره المص
من القاعدة اعني وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
جعله اصلا ونسب المخالفة الى سيبويه وايضا لما كان
في مذهب سيبويه خفاء واراد ان يشير الى سنده

بقولنا اعتبارًا وجب نسبته المخالفة اليه لينصب اعتبارًا
على انه مفعول له ومن قال ان الصحيح رفع الاخفش وجعل
اعتبارا بدل اشتمال من سيبويه اى خالف الاخفش
سيبويه اعتبارا للصفة فقد ارتكبه بما لا يعتنيه به ولا يعتد به وقال
الاخفش انه منصرف الاستدلال على مذهب الاخفش ظاهر
فان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير
والزائل لا يعتبر واذا نكر زال ذلك المانع قد يقال
هذا المانع قد زال لكن هناك مانع آخر وهي ان الوصفية
ليست منحطة في حال التنكير وحق الزائل ان لا يعتبر فح لابد
من دليل على اعتبار الوصفية بعد زوالها وهو امتناع اسود
ارقم للحية مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لما ذكرنا
من ان اسود اسم للحية التي هي ذات السواد وارقم
للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية
ولا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبار الوصفية في
احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية
لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل اذا سمي به لم يكن
غير منصرف للعدل والعلمية كما كان احمر غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وذلك لان العدل في باب

[illegible]

ثلث تابع للوصفية فلما زال الوصفية بالعلمية زال
العدل ايضا بخلاف وزن الفعل في احمر فانه
ليس تابعا للوصف حتى يزول بزواله واما اذا نكر باب
ثلث بعد العلمية ففيه خلاف كما في احمر بعد التنكير
لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية اذا زالت ان لم تكن
معتبرة في احمر بعد التنكير وان كانت معتبرة بعد زوا
لها كانت معتبرة في مثل حاتم حال العلمية فيكون غير
منصرف لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهما
العلمية والوصفية فان قلت المتضادان لا يجتمعان
فكيف يتصور اعتبارهما في حكم واحد قلت احد المتضا دين
هنا متحقق وهو العلمية والآخر اعني الوصفية ليس بمتحقق
بل لاصالته في حكم المتحقق واجتماع المتضادين بهذا المعنى
وهو ان يكون احدهما متحققا والآخر مقدرا ممكن لكن
اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن اتاني وعيد الحوص
من آل جعفر الحوص بفتح الواو ضيق في مؤخر العين يقال رجل
احوص وامراة حوصاء ثم جعل احوص علما والشاعر جمع
الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص اعتبارا للاسمية
العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل
للصفة يجمع على فعل كحمر وافعل للاسم على افاعل كارانب

فاعتبر العلمية وذلك لان احوص حال العلمية غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل ينجر بالكسر لفظاً ان
كان اعرابه لفظياً احتراز عن مثل حبلى فان كسرتها تقديري
فدخله الكسر ولم يدخل التنوين بسبب الاضافة
والالف واللام انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين
اى كما كان غير منصرف قبل دخولهما تبعاً
للتنوين وذلك لان المنافي لغير المنصرف هو
التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر تبعاً له لانهما
يتعاقبان في مثل غلام زيدٍ فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول
التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقاً لحذف التنوين وهذا
التوهم لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر وقال
قوم ان بقي العلتان اى فان كانت العلتان باقيتين
مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا
معا او زالت احديهما كان الاسم منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية
شرطا لسبب آخر زالتا معاً كما في ابراهيم مثلاً وان لم يكن
شرطا كما في عمر واحمد زالت احديهما وان لم يكن هناك
علمية بقيت العلتان على حالهما وانما لم يقل ما اشتمل
على الرفع لئلا يتوهم الى آخره لا يقال معنى المرفوع مشتمل

على معنى الرفع مع زيادة فيكون الرفع اجلى منه لانا نقول
بعد العلم بحال صيغة المفعول من اللغة لا اشتباه في مفهوم
المرفوع الا باعتبار معنى الرفع فيه فهما متساويان وايضا
لم يحكم الشارح بالتساوي بل بتوهم التساوي وهو
حاصل في هذا وقد يقال فائدة العدل عن الرفع التنبيه
على ان المرفوع ينقسم الى قسمين اصلي وهو الفاعل
وملحق به وهو ما عداه والله اعلم ولم يرجع الضمير
الى المرفوعات منهم من جعل الضمير راجعاً الى المرفوعات
وجاز تذكيره نظراً الى ما بعده اعني لفظ ما اى المرفوعات
هو ما اشتمل اى اسماء اشتملت على علم الفاعلية وكما ان
مفهوم المرفوع يحتاج الى تفسير كذلك مفهوم المرفوعات
يحتاج الى تفسير الا ان المشهور في امثال هذا المقام تفسير
المفرد كما ذكره الشارح ويؤيده قوله فمنه الفاعل
وانما قال ما اسند اليه ولم يقل اسم اسند الى قوله وان كان
في تقدير الاسم يدفع هذا الكلام ان المص ذكر الاسم
في تعريف المبتدا مع انه دخل فيه نحو قوله تع وان تصوموا
خير لكم وقدم عليه الضمير في عليه راجع الى ما اسند
اليه لا الى الفاعل كما توهم العبارة لدفع وهم اى لدفع
هذا الوهم ان زيدا في قولنا زيدٌ قام مسند اليه

اى المسند اليه الفعل لان قام هنا مسند الى الضمير المستتر فيه الراجع
الى زيد وهذه الجملة اعنى قام مع فاعله مسندة الى زيد
فلا حاجة ح الى الاحتراز عنه بقوله وقدم عليه وذلك لان
الفعل او شبهه لا يسند الا الى ما بعده ثم المجموع من الفعل او شبهه
وما اسند اليه قد يسند الى امر متقدم عليه كما فى زيد قام و زيد
قائم لكن قد يتوهم ان قام او قائم مسند الى زيد بناء على
ان الضمير مستتر مع انه عبارة عن زيد فاحتيج الى هذا القيد
لدفع التوهم   على جهة قيام الفعل بالفاعل اى بالاسم الذى
اسند اليه الفعل   علم زيد العلم صفة حقيقية موجودة فى
الخارج قائمة بذات العالم بخلاف القرب فانه امر اضافى
اعتبارى وبخلاف الموت فانه امر عدمى فليس قيام حقيقى
بالفاعل لكنهما اسند اليه على طريق اسناد العلم الى فاعله
وهو صفة المعلوم فيهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام
اى على طرزه وطريقه لهما   لان المراد بالاسناد هنا عم
اه وفى المثال المذكور اعنى ان قائم زيد تقدير الاسناد و حصل
ههنا   لان المراد بالاسناد هو الاسناد والمراد من الاسناد
هنا هو النسبة ولا شك ان الايجاب نسبة مع ايقاعها
وفى السلب نسبة مع انتزاعها   اريد به الفعل الاصطلاح
اه هو لفظ ضرب مثلا وهو قائم بالمتلفظ لجواز عود

الضمير الى البعض مدلول المذكورة كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى   لقربه بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل
اى باقى الاشياء من المفعول اى للصوقه بالفعل لصوقا اكثر
من لصوق سائر الاشياء بالفعل   من قرب وغيره
ولكونه عطف على قوله ولان الفعل لقربه بالفعل اى للصوقه
بالفعل اكثر من لصوق سائر الاشياء بالفعل   موجد الفعل
غالبا كما فى ضرب زيد ونظايره وانما قال غالبا احترازا
عن الامور العدمية والاعتبارية كما فى مات زيد وقرب زيد
ونظايرهما واحترازا ايضا عن نحو قوله انكسر وقبل واسود فانها
الفاعل هنا فى الحقيقة قابل لا موجده   واعلم ان المفعول
الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل فى مثل اخذ والثانى بمنزلة
المفعول فى اخذ وذلك لان الاول اخذ والثانى ماخوذ فى
قولك اعطيت زيدا درهما معناه جعلت زيدا عاطيا درهما
اى اخذا من العطو وهو الاخذ   فى عدم جواز اعطيت صاحبه
الدراهم اى لا يجوز اخذ صاحبه الدراهم وجواز اعطيت درهمه
زيدا اى يجوز ذلك لا يجوز اخذ درهمه زيد   ومن كان
يعطى حقهن القصايد فالضمير فى حقهن راجع الى القصايد اى من
كان يعطى القصايد حقهن فالقصايد متاخر لفظا لكنه متقدم
رتبة لانه المفعول الاول   فلا ح من ان يكون مع تعدد المستثنى

الى اخره اى لا يجوز ان يستثنى باداة واحدة شيئان
غير شيئين اخرين او لا يجوز ذلك مع ان الاخفش اجازه
فى كتابه الكبير اى واجاز تقديم المفعول بالا على الفاعل ولا يلزم فى
انقلاب المعنى ولا الحصر فيهما بل الحصر انما هو فيما يلى الا وهو المفعول
وكذلك عبد القاهر والحق ان تقديم الفاعل ليس بواجب
فى هذه الصورة بل تقديمه اولى اذ لو لم تقدم لزم ان يقع
الصفة قبل تمامها فالعلة التى ذكرناها فى الامور
موجودة ههنا ولا يرد ههنا النظر المذكورة هناك بل
تقديم الفاعل هناك واجب بلا اشكال لان الحصر هنا فى الجزء
الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى فقط ولم يجز ان يكون
زيد ضاربا لغير عمرو فلزم انقلاب المعنى والاشكال الذى
قدمه وهو ان الانقلاب انما هو يلزم اذا قدم الفاعل
وحده واما اذا قدم مع الا فلا انقلاب اذ الحصر انما
هو فيما يلى الا كما عرفت فكقول القائل زيد فى جواب
من قال من قام اى قام زيد فان قلت ان السؤال اعنى
من قام جملة اسمية فينبغى ان يكون الجواب ايضا جملة اسمية
ليتوافقا فى كونهما جملتين اسميتين على ما سنذكره فى جواب
من قال اقام زيد من انه مقدر بجملة فعلية رعاية للتطابق
بين الجواب والسؤال قلت ان من قام جملة اسمية صورة و

وفعلية حقيقة اذ تقديره اقام زيد ام قام عمرو ام قام
بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فلما
خص مع معنى الاستفهام قطعا للتطويل وجب تقديمه
لذلك وكان دالا على ذات الفاعل صارت الجملة
اسمية بتقديم المسند اليه فى الظاهر ففى الجواب روعى المطابقة
مع الحقيقة دون الصورة ويؤيده بذلك مجئ الجواب جملة
فعلية فى نحو قوله تعالى قل يحييها الذى وقوله تعالى ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز وليبك
يزيد اه يقال ابكيته وبكيت عليه كلاهما بمعنى ضرع الرجل اى
خضع وذل والضارع الضعيف الذليل النحيف
ومختبط السائل الذى يسأل من لا قرابة بينهما مما تطيح
الطوائح اى من اجل اهلاك المهلكات ماله اما ان يتعلق
بقوله مختبط اى يسأل لاجل اهلاك المهلكات و
الطوائح جمع مطيحة طاح اى هلك واطاحه غيره اى
اهلكه وكذلك طوحته الطوائح اى قذفته القواذف
والقواذف هى الحوادث التى ترمى الشخص فى المهلكات
ففى كل موضع له مفسر اى فى كل موضع للفعل فيه
اى فى ذلك الموضع مفسر يصير حشوا بلا فائدة هذا
لازم فى هذا الموضع ونظائرها لان الابهام فى المفسر

انما ثالث اهم خوفه واما المقدر الذي فيه ابهام بدون
حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك نحو جاءني
رجل اي زيد   وانما قدر الجملة الفعلية الى آخره اي لم قدر
في الجواب الجملة الاسمية بان يقال تقديره نعم زيد قائم بل
قدر الفعلية ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونهما جملتين
فعليتين   واذا تنازع الفعلان انما صرح بالفعلين
بناء على ان الفعل اصل في العمل واقتصر على اقل مراتب التنازع
بين الفعلين عرف حاله فيما عداهما   واشار الى هذين
الضربين صريحاً بقوله متخلفين بمعنى ان الكلام بدون قوله متخلفين
صحيح تام الا انه لا يكون فيه اشارة الى ان هذا القسم الثالث
ينقسم الى قسمين ولا يكون فيه دفع التوهم الذي سنذ
كره وليس شيء منهما مما يحتاج اليه في صحة الكلام والحق ان
قوله متخلفين احترازاً عما اذا تنازع الفعلان في اسم باعتبار
الفاعلية وفي اسم آخر باعتبار المفعولية كنحو ضرب واهان زيد
عمراً فههنا تنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية وليس
قسماً ثالثاً من التنازع بل اجتماع القسمين الاولين وانما
القسم الثالث هو اذا تنازعا في اسم واحد فيطلبه احدهما
باعتبار الفاعلية والاخر باعتبار المفعولية فيكونان متخلفين
في اقتضاء ذلك الاسم فقوله متخلفين مما لا بد منه في صحة الكلام

وهو الاثنان فما فوق اعرف
حال الثالث ع صح صح

واعلم ان الظاهر ان المراد من تنازع الفعلين اسماً واحداً
بعدهما انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون مع
قوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما على البدل فح لا
يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما
يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلاً بالثاني
لا يجوز ان يكون معمولاً للاول كما لا يخفى سواء كان ضمير غائب
او مخاطب او متكلم وسواء كان ضمير مرفوعاً او غيره واذا
تنازعا في الضمير المنفصل لم يتصور قطع التنازع فيه لا بالحذف
ولا بالاضمار واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما فنحو قولك
ما ضرب واكرم الا انا فيه تنازع فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معاً واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه اذ لا يتصور اضمار مع الاول لا بدونه
اذ يفسد المعنى فليس هذا عندهم تنازعاً يمكن قطعه بما هو
طريق القطع عندهم ونحو ما ضربت واكرمت الا اياك
يمكن قطع التنازع فيه بالحذف الذي معتبر عند الكل لكنه
يمتنع فيه الاضمار ايضاً **قوله** ويمكن ان يقال ايضاً انما
قيد الفعلين بمتخلفين لدفع وهم من يتوهم وعلى هذا يكون
حالاً من الفعلين المقدرين في القسمين الاولين اذ لا يتوهم   هم
في الثالث فكان ينبغي ان تقدم عليه **قوله** لان الفعل الثاني

تاكيد للاول فزيدٌ في المثال الاول فاعل للمؤكد دون
التاكيد فانه لا يقتضي ههنا فاعلا لانه تاكيد لمجرد الفعل
الاول وزيداً في المثال الثاني مفعول للمؤكد ايضاً دون
التاكيد فانه لا يقتضي ههنا مفعولا لانه تاكيد لمجرد الفعل مع
الفاعل قوله لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيدٌ فان ضربت
وضربني وان توافقا في جوهر اللفظ لكنهما مختلفان في العمل
قوله وانما قال في الفاعلية والمفعولية قد يتوهم ان
الفاعلية تتناول الفاعل وما ينسب اليه وان المفعولية تتناول
المفعول وما ينسب اليه وقد عرفت ما فيه قوله او لم يترتب
الحكم المذكور وهو اختلاف الفريقين في ان اعمال ايهما اولى
قوله وفي لزوم امر ثان نظر بيانه انه لما تحقق التنازع
في هذه الامثلة امكن ان يعمل كل واحد من الفعلين بدلا عن الآخر
اذ لو لم يكن هناك تنازع قطعا في لا نسلم ان زيدا في المثال
الاول يتعين لان يكون فاعلا للاول بل جاز ان يعمل فيه
الثاني فينصبه على المفعولية ولا يسند الفعل الاول الى زيد بل
الى ضميره ولا نسلم ايضا ان زيدا يتعين في المثالين الاخيرين
لان يكون مفعولا للفعل الاول بل جاز اعمال الثاني فيه والجواب
عن النظر ان اعمال كل واحد جائز لكن لا اختلاف بين الفريقين
بل اعمال الاول هو المختار عند الفريقين وهذا هو المراد

من التعيين لانه لا يجوز اعمال الثاني فتامل قوله واعلم
ان خبر المبتدا يقع ظرفاً سواء كان ظرف مكان او
ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة وكذا الجار والمجرور
وان لم يكن راجعاً الى احدهما نحو الكر من البر بستين درهما
قوله مرفوع بالظرف مجاز وفي الحقيقة هما مرفوعان بذلك
الفعل المقدر او شبهه قوله وفيه نظر ايضا لان حق اللام
ان يدخل في المبتدا دون الخبر الا في باب ان لضرورة هناك
فيكون دخول اللام ههنا في الخبر شاذاً قوله واعلم انه لو قال
فعلا له مفرداً لكان اصوب والجواب ان التقديم ههنا
ايضاً واجب لئلا يلتبس المبتدا بالبدل او بالفاعل على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء في ضربت هند قوله ويمكن ان يجاب عن النظر
المذكور في المثال المذكور قام الظرف في الظاهر مقام الخبر الحقيقي
فيصدق عليه انه متعلق بالخبر وانه خبر والواجب تقديره
على المبتدا ما هو خبر وجب الظاهر اعني الظرف قوله واما المتعلق
المجرور فلم يقع الاشكال لكنه يلزم اطلاق المتعلق
على الخبر ويجب ان يعلم الى قوله بتحقيقه من الجواب فلا يجوز
في دخول الفاء في هذين المثالين وان جوازهما بدون
الفاء والعامل فيه كان على انها تامة بمعنى وجد وثبت قوله

واحطب اوقات كون الامير وعلى هذا التقدير يكون
اذا كان جرا لنفسه لا بتقدير حاصل **قوله** ومنها ما وقع
للتشبيه اى من المواضع التى يجب فيها **قوله** هو الذى يقع المفعول
المطلق اى المصدر الذى يصلح ان يجعل فى الجملة مفعولا مطلقا
وانما قلنا فى الجملة اذ ربما لم يصلح لذلك فى المواضع المذكورة
هو فيه كما يظهر فى بعض الجزئيات   نحو زيد صوته صوت حسن
فصوته صوت حسن بدل من قوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل التاكيد
اللفظى نظرا الى الجزء الاول ان جوز فى غير المسند فى النكرات
ويحتمل النصب نظرا الى الجزء الثانى وان نصب كان مفعولا مطلقا
اما للمصدر المذكور او لفعل مقدر اى يصوت صوتا حسنا   علاجا
العلاج ما يزاول بالآلات الظاهرة والجوارح من الافعال والمقصود
ان يكون دالا على الحدوث دون الاستمرار ليناسب تقدير
الفعل الدال على الحدوث   كقولنا له علم علم الفقهاء او له زهد
زهد الصلحاء فان العلم والزهد دالان على امرين مستمرين فلا
يصلح تقدير الفعل فيرفعان على البدلية ولهذا يلزم النصب
اى ولان المعتبر ان يكون علاجا لم يصح النصب فى المثالين
المذكورين ووجب فى هذا المثال لان المقصود الحدوث
المستدعى تقدير الفعل اى يضرب ضرب الملوك   فاذا له
صوت صوت حمار ان رفع صوت حمار يحتمل ان يكون

مبتداء آخر وترك فيه العطف وان يكون بدل غلط
لكنه مستبعد فى كلام الفصيح وان نصب كان مفعولا مطلقا
اى يصوت صوت حمار **قوله** وانما وجب اشتماله اى اشتمال
المذكور المتقدم وهو الجملة **قوله** فصوت حمار وقع للتشبيه بعد جملة
هى قوله فاذا له صوت اذ لا مدخل فى ذلك لقولك مررت
بل هو لارتباط المعنى به كقولنا ضربت ضربا فان ضربا مضمون
للفعل وحده وهو مفرد **قوله** مضمون الجملة الذى هو عبارة عن الاعتراف
فان قلت ان مضمون الجملة هو ثبوت الالف عليه ومفهوم
الاعتراف مطلق قلت هذا المطلق مندرج فى ذلك المقيد
فهو ايضا مضمون الجملة **قوله** فمعناه منها وما وقع مضمون جملة
الى آخره اى فمعناه **قوله** منها ما وقع مضمون الى آخره منها ما و
وقع فان جملة اشكل اذ يجب فيه حذف الفعل الناصب **قوله**
لبيك اه فى الصحاح الب بالمكان اذا اقام به ولزمه
قال الخليل لب لغة فيه قال الفراء ومنه لبيك اى انا مقيم
على طاعتك ونصب على المصدر كقولهم حمدا لك وكان
حقه ان يقال لبا لك وثنى على معنى التاكيد اى البابا لك
بعد الباب واقامة بعد اقامة   وسعديك
الاسعاد الاعانة والمساعدة المعاونة وقولهم سعديك
اى اسعادا بعد اسعاد   المراد بوقوع الفعل تلقية اى

ليس المراد من الوقوع هو الوقوع الحسي وكما في ضربت
زيدا لعدم جريانه في نحو شكرت الله بل الوقوع المعنوي
وهو تعلقه بشيء آخر الى آخره والمراد تعلقه
بشيء غير الفاعل كما سنذكره لان تعلق الفعل بالفاعل
تسمى تعلق قيام لا تعلق وقوع ويمكن ان يجاب
عنه الى آخره الاولى ان يقول في الجواب ان المراد
من قوله ما وقع هو ما ذكر لذلك اي لوقوع الفعل عليه
وزيد في الامثال المذكورة انما ذكر ليحكم عليه لا لانه وقع
عليه فعل الفاعل اتيت مكانا ماهولا وقيل معناه اتيت
اهلا اي اقارب لا اجانب ووطئت سهلا لا حزنا وفي
الصحاح وقولهم مرحبا واهلا اي اتيت سعة واتيت اهلا فا
ستانس ولا تستوحش شامل لغير المنادي طلب زيدا
الطلب اقباله وهذا الشمول انما يظهر اذا جعلا طلب انشاء
للطلب لا اخبار عنه والا لكان زيد في هذه العبارة مخبرا
عن طلب اقباله لا مطلوب اقباله وبينهما فرق بعيد مقام
ادعو لفظا جعل قوله لفظا وتقديرا متعلقا بقوله نائب
اي بنوعيه نيابة لفظية او تقديرية فنصبهما على المصدرية
ويمكن ان يجعل حالا اي طلب اقباله بحرف كذا حال كون
ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا ولعله اظهر لان اصل يا زيد

ادعو زيدا لفظا ادعو هنا انشاء وان كانت في الاصل
اخبارا قوله وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه للتخفيف
وليدل على الانشاء فان ذكر الفعل توهم الاخبار بناء على
اصله قوله وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك بل هو قبل النداء
مبني فبقي بعد النداء على البناء الذي كان عليه قبله قوله ومع
حال النداء فان حرف النداء مع قصد التعيين آلة التعريف
فان قيل فعلى هذا يلزم في يا زيد تعريفان قلنا لا استحالة
في ذلك انما الممتنع اجتماع آلتي التعريف وقد يجاب عنه
بان زيدا نكر اولا ثم ينادى ويشكل على الجواب في مثل
يا هذا فان تنكيره غير مستعمل اصلا وقد يقال ايضا ان
يا في يا زيد قصد به النداء فقط ولم يقصد به التعيين لان ما يعود
متعين في نفسه لا بد فلا يكون آلة التعريف مطلقا قوله



لكونه مشابها لكاف الخطاب وقد سبق ان كاف ادعوك
مشابه لكاف ذلك الذي هو حرف الى آخره قوله ادعوك
من حيث الافراد الى آخره فصل يا زيد ادعوك على الانشاء
ثم حذف الفعل وعوض عنه الياء رفعا لتوهم الاخبار فانفصل
الضمير فصار يا اياك ثم وضع زيد مقام الضمير رفعا للالتباس
بنداء آخر غيره وانما بني على الحركة فان البناء العارضي
يشبه الاعراب في العروض واصل الاعراب ان يكون بالحركة

كما كان اصل البناء بالسكون انتقاء بالفتح في بعض
اللغات نحو يا غلام هذه لغة ضعيفة وقد يقال لو بني على الفتح
لاشتبه بالمنادى النكرة في مثل يا احمر لانه مركب لانضمام
مع حرف الجر ونقول دخول حرف الجر لكونه من خواص
الاسم قوى جانب الاعراب فرجع الاسم الى الاصل الذى هو
الاعراب ويجوز الحاق [illegible] اى جاز دخول
الف الاستغاثة مبنيا قبل دخول حرف النداء بقي على حاله
كتابط شرا وحتة عشرا ذا سمي به رجل واما الثالث فلكونه
نكرة فلا يشبه بكاف الخطاب في التعريف فلا يكون واقعا
موقعه او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه فان الاضافة
اللفظية في حكم الانفصال فكانه قيل يا زيد الحسن وجهه لكن
اذا وقع منادى نحو يا حسن الوجه لم يخرج حكم المفرد بل في حكم
المضاف لاعتبار الشبه اللفظي في المنادى الذى فوى منه
تابعه فان التوابع التاكيد اراد التاكيد المعنوى فان
التاكيد اللفظي هو تكرر اللفظ الاول بعينه فيكون باقيا على حاله
نحو يا زيد زيد لان المنادى ليس بمرفوع ولو قال اليس
بمضموم لكان اولى لانه تابع المبني وتابع المبني يكون تابعا
لمحله هذا التعليل يقتضي اختيار النصب في سائر التوابع المذكورة
يجوز انتزاع الالف واللام منها انما جاز في الحسن انتزاع

اللام اذا كان علما لانه لا مانع هناك لفظيا ولا معنويا
من الانتزاع اما الاول فلان اللام ليس بجزء من هذا العلم واما
الثاني فلانه لا يفوت بحذف اللام عنه معنى اذ ليس اللام فيه
لمعنى حتى يفوت بفواته قوله النجم والصعق وانما امتنع حذف
اللام فيهما لانه جزء من العلم لانهما صارا علما بغلبة استعمالهما
مع اللام بخلاف الحسن فانه وضع علما ابتداء فالمانع من انتزاع
اللام عنهما لفظي وكذلك لا يجوز انتزاع اللام عن مثل الرجل
لانه يفيد فيه تعريفا وهو يفوت بانتزاعه معنوي وهذا
النقل مخالف لما ذكرنا اولا لبعض المخالفة بيان المخالفة
ان المذكور اولا يدل على ان العلم الذى فيه اللام قسمان قسم
يجوز انتزاع اللام عنه كالحسن فيختار الرفع وقسم لا يجوز فيه
ذلك كالنجم فيختار فيه النصب ويدل ايضا بظاهره على ان
مثل الرجل يختار فيه الرفع اذ يجوز فيه حذف اللام واما المنقول
من شرح الكتاب فيدل على ان المختار في العلم الذى فيه اللام
مطلقا هو الرفع وان المختار في مثل الرجل هو النصب فيتخالفان
في حكم النجم اذ المختار فيه على المذكور اولا هو النصب و
على المنقول من شرح الكتاب هو الرفع ويتخالفان ايضا
في حكم الرجل اذ المختار فيه على الاول هو الرفع وعلى الثاني
النصب ويمكن ان يجمع بينهما بان قوله وفرقا بينهما بان النصب

الفها صح

من صح

ع بدون اللام صح

فالمانع فيه صح

ونصبه علم يدل على انّ اختيار الرفع
انما هو في العلم الذي لم يكن اللام فيه جزء كالحسن بخلاف
النجم اذ ليس نجم بلا لام علماً فيكون المختار فيه النصب
لامتناع انتزاع اللام لمانع لفظي كما ذكرنا هناك واما مثل
الرجل فقد عرفت ان فيه مانعاً معنوياً فيكون مما يمتنع
انتزاع اللام عنه كالنجم فيتوافق بما ذكره اولا وما نقله
من الشرح والمضاف على قوله المفردة فكانه قيل المفردة يرفع
وينصب والمضاف ينصب فهو من عطف الجملة على الجملة قوله
على ما فيه لام التعريف اما اذا عرى عن اللام فان يقع منادى
فيكون منصوباً نحو يا حسن الوجه لكونه مشابهاً في الصورة
للمضاف الحقيقي ولم يعتبر هذه المشابهة حال وقوعه صفة للمنادى
بل جعله في حكم المفرد وجوز فيه الوجهان لان التابع اقل
قوة من المتبوع وتقول في البدل والمنادى مضاف
نحو يا عبد الله اخاك قد مر ان المضاف الى ضمير المخاطب لا يجوز
ان يقع منادى فكذا لا يجوز وقوعه بدلا عن المنادى فقوله يا عبد الله
اخاك ليس على ما ينبغي وتقول في العطف والمنادى مفرد
نحو يا زيد وعمرو والاولى ان يقال يا بطة وزيد لانهما
اسمان لشخص واحد احدهما لقب والآخر اسم علم بخلاف زيد و
عمرو فالظاهر كونهما اسمين لشخصين وان جاز كونهما اسمين

عطف ح

تنع

لشخص

لشخص واحد اعلم ان المنادى المبني العلم صرح بالمبني
نحو يا عبد الله وبالعلم نحو يا رجل ويعلم جوازه
من قوله يختار فانه يدل على ان الفتح مختار اي هو اولى
وارجح فيكون هناك ما هو مرجوح واذا نودي
اي اذا نودي الاسم المعرف باللام ثم اعلم ان ها
في يا ايهذا الرجل هو ها في يا ايها الرجل فيكون ذكرها لازماً
كما في يا ايها الرجل ولو كان ها من هذا لجاز ذلك لان
دخول الهاء في اول اسم الاشارة ليس بلازم ثم
لقائل ان يقول لا فائدة الى آخره حاصل السؤال ان
كل واحد من اي واسم الاشارة كاف في التوصل فلا فائدة
في الاتيان باسم الاشارة عقيب اي ويمكن ان يجاب عنه
بان المقصود من الجمع بينهما هو التدريج في النزول من الابهام
الى التفسير ولما كان اسم الاشارة اقل ابهاماً من اي
ولذلك جاز يا هذا بدون وصف دون يا اي بدون
وصف عقب اي به تدريجاً فيكون اي منادى وهذا صفته
لهذا وانما التزموا رفع الرجل اي جعلوا حركة الرجل
حال كونه صفة للمنادى المبهم الحركة التي يستحقها لو وقع منادى
ولم يجوزوا عليه حركة اخرى ليكون ذلك تنبيهاً على انه
المنادى في الحقيقة وان المبهم وسيلة فقط لانها

فكما لا يجوز يا اي الرجل
لا يجوز يا اي ذا الرجل صح

والرجل صفة صح

توابع المعرب يعني ان الرجل مع كونه مقصوداً بالنداء
معرب مرفوع فيكون توابعه مرفوعة ايضاً قوله فالاولى
ان يقال لوجب رفع متبوعه لما كان توابع الرجل توابع
المعرب الذي التزم رفعه تنبيهاً على ما ذكر وجب رفع
توابعه تقوية لذلك التنبيه قوله على ان يجعل بدلا منه
اي فيكون ح بدلا من المنادى المفرد المعرفة وقد عرفت
انه في حكم المنادى المستقل ولا يجوز جعله بدلا من الرجل لانه
اي في النداء لا يوصف الا بذي اللام او باسم الاشارة
الموصوفة بذي اللام قوله ويعلم من ذلك من قوله وتوابعه
اي توابع الرجل فانه اذا جعل في المثال بدلا منه اي كان
من توابعه اي لا من توابع الرجل وكلا منافي توابع الرجل
قوله واعلم انه قيل الخ فقد يريد ان كلمة اي في النداء
لا يكون الا وسيلة فلا يكون صفتها الا مرفوعة واما
كلمة هذا فيجوز ان يكون وسيلة وح يجب رفع صفتها
وان يكون مقصودة بالنداء فيجوز في صفتها الرفع والنصب
كما في صفة زيد قوله لان اللام الذي في الله ليس للتعريف
بل هو عوض عن همزة اله قوله يتم الثاني تاكيد لفظي ولم
ينون مع كونه معربا لانه مضاف قد حذف منه المضاف
اليه اذ اصله يا تيم عدي فحذف المضاف اليه من الثاني

مرفوعة

لان اصله الاله فخففت حركة الهمزة الى اللام
ثم حذفت الهمزة فصار اللاه ثم ادغموا اللام
في اللام فقالوا الله فهو كالعوض ونحوه في ذاته
واجب الوجود ...

تيم عدي

ايضاً مضافاً واخرج ما اضيف اليه الاول ليكون كالعوض
منه فيكون الثاني ايضاً مضافاً الى مذكور صورة
فقلبت الياء تاء لتناسب التاء في كونهما علامتي التانيث
كما في ضربنا وضاربة وهذي وتضربين فقلبت تاء
للتخفيف فيما هو اكثر استعمالاً قوله على اللغة المشهورة
وانما قال كذلك لانه جاء غلام بفتح الميم لكن في لغة ضعيفة
قوله اي ترخيم المنادى حذف في اخره وترخيم غير
المنادى يكون ايضاً حذفاً في اخره لمجرد التخفيف ويا
مية اي من نشا عف الى اخره اي او ترير فه الحيد
واللباب واضحة كانها طيبة اوحي ليب قوله لان
المضاف اليه ليس من المنادى في شيء بل المنادى هو
المضاف وحده كقولك يا غلام زيد واما كقولك يا عبد الله
علماً فقد اعتبر فيه اصله لفظاً فيكون المنادى بحسبه هو
المضاف فقط قوله واعلم ان سيبويه شرط في ترخيم
اي في ترخيم ما فيه تاء التانيث قوله واعلم انه لو قال الو
قبل اخره مدة اي لو ترك قوله حرف صحيح لكان اولى قوله
لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في كون فاطمة في ان كل
واحد منهما زيادة لحقت باخر الاسم وجعلت من تمامه حيث
اجرى الاعراب على تلك الزيادة ولذلك فتح ما قبلهما منهما

توابع الموب يعني ان الرجل مع كونه مقصودا بالنداء
موب مرفوع فيكون توابعه مرفوعة ايضا **قوله** فالاولى
ان يقال لوجب رفع متبوعه لما كان توابع الرجل توابع
الموب الذي التزم رفعه تنبيها على ما ذكر وجب رفع
توابعه تقوية لذلك التنبيه قوله على ان يجعل بدلا من
اى فيكون ح بدلا من المنادي المفرد المعرفة وقد عرفت
انه في حكم المنادي المستقل ولا يجوز جعله بدلا من الرجل لان
اى في النداء لا يوصف الا بذي اللام او باسم الاشارة
الموصوفة بذي اللام **قوله** ويعلم من ذلك من قوله وتوابعه
اى توابع الرجل فانه اذا جعل ذو المال بدلا من اى كان
من توابع اى لا من توابع الرجل وكلامنا في توابع الرجل
قوله واعلم انه قيل ان المقصود بيان كلمة اى في النداء
لا يكون الا وسيلة فلا يكون صفتها الا مرفوعة وأما
كلمة هذا فيجوز ان يكون وسيلة وح يجب رفع صفتها
وان يكون مقصودة بالنداء فيجوز في صفتها الرفع والنصب
كما في صفة زيد **قوله** لان اللام الذي في الاله ليس للتعريف
بل هو عوض عن همزة اله **قوله** بتمام الثاني تاكيد لفظي ولم
ينون مع كونه معربا لانه مضاف قد حذف منه المضاف
اليه اذ اصله يا تيم عدي فحذف المضاف اليه من الثاني

مرفوعة

لان اصله الاله فخففت حركة الهمزة الى اللام فحذفت الهمزة فصار اللاه ثم ادغموا اللام في اللام وفخموه فقالوا الله وجعلوه علما للواجب الوجود في ذاته صح

تيم عدي صح

ايضا

ايضا مضافا واخرج ما اضيف اليه الاول ليكون كالعوض
منه فيكون الثاني ايضا مضافا الى المذكور صورة
فقلبت الياء تاء لتناسب التاء في كونهما علامتي التانيث
كما في ضربنا وضاربة وهذي وتضربين فقلبت تاء
للتخفيف فيما هو اكثر استعمالا **قوله** على اللغة المشهورة
وانما قال كذلك لانه جاء غلام بفتح الميم لكن في لغة ضعيفة
قوله اى ترخيم المنادي حذف في اخره وترخيم غير
المنادي يكون ايضا حذفا في اخره لمجرد التخفيف وبا
بيه اى من شاء عف الى اخره اى او تدبير فى الحيد
والقباب واضخه كانها طيبه اوحى لبيب **قوله** لان
المضاف اليه ليس من المنادي في شيء بل المنادي هو
المضاف وحده كقولنا يا غلام زيد واما قولنا يا عبد الله
علما فقد اعتبر فيه اصله لفظا فيكون المنادي بحسبه هو
المضاف فقط **قوله** واعلم ان سيبويه شرط في ترخيم
اى في ترخيم ما فيه تاء التانيث **قوله** واعلم انه لو كان او
قبل اخره مدة اى لو ترك قوله حرف صحيح لكان اولى قوله
لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة في ان كل
واحد منهما زيادة لحقت باخر الاسم وجعلت من تمامه حيث
اجرى الاعراب على تلك الزيادة ولذلك فتح ما قبلهما منهما

قوله واذا كان المحذوف في حكم الثابت اي اذا كان المحذوف
في حكم الثابت اي اذا كان المحذوف مرادا لفظا ومعنى
كان في حكم الثابت فترك الباقي على حاله قوله فان اهل
ادلو قلبت الواو ياء اذ ليس في الكلام اسم متمكن في آخره
واو قبلها ضمة بلا فصل لكونه مستثقلا والمنادي في حكم
المتمكن لان بناءه عارض كالاعراب قوله في المندوب
هو الذي يبكي عليه ويعد محاسنه اي فضايله قوله هو المتفجع عليه
تفجع اي توجع قوله لا يعدى اي لا يعتمد عليه قوله اعلم ان في
اطرق كرى شذوذين احدهما حذف حرف النداء
وذلك لانه ليس بعلم بل جنس فينبغي ان لا يرخم وان لا
يحذف منه حرف النداء قوله كروان بالتحريك طاير وفي
مثل اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة في القرى يضرب
للتعجب بنفسه قوله بعد ما فعل احتراز عن مثل قولنا زيد جوهر
واما زيد قائم فانه يحترز عنه بقوله لو سلط الى آخره قوله
لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم الاولى ان يقول بمتعلق
ذلك الضمير كما هو المشهور قوله اعلم ان عبارته عن الاحتراز بن
قاصرة وهو ظاهر ويمكن ان يقال عنه ان قوله لو سلط ک
يفهم منه عرفا جواز التسليط فيعلم من ذلك انه ليس هنا
مانع لفظي ولا مانع معنوي قوله اي عدم قرينة النصب

التي

التي يكون النصب معها وبالرفع قيد القرينة
بهذه الصفة لان مطلق قرينة النصب ليس معدومة
والا لم يصح النصب اصلا قوله فان النصب والرفع
جايزان فيه لوجود قرينة اي قرينة النصب وهي كون الفعل
المشتغل لكن هذه ليست قرينة مقتضية التساوي ولا اختيار
النصب او وجوبه قوله لان النصب يفتقر الى اضمار فعل والر فع
ليس كذلك قوله واذا رفع الاسم المذكورة وقيل زيد
ضربته لم يكن من قبيل ما اضمر عامله على شريطة التفسير ووجب
اخراجه عن حده فتامل قوله لان الخبر يحتمل الصدق و
الكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب رد على ذلك
بانه غلط نشا من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتداء
وبين الكلام المحتمل للصدق والكذب فالاولى ان
يقال ان الطلب لا يقع خبر المبتداء الا بتاويل بجعله
من احوال المبتداء حتى يصح ربطه به وجعله بيانا لحكم من احكامه
قوله وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة مع قرينة النصب
المختار حفظا للتناسب فان التناسب امر مهم عند
هم لا يكرهون معه حذف الفعل قوله ولا شك ان دخولهما
على الفعل اولى لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف
الى آخره وذلك لان المنفي متعلق بالنسب وهو داخلة

في مفهوم الافعال واما الاستفهام فلكونه متعلقا بالامور
المبهمة كان تعلقه لمعاني الافعال التي يتطرق اليها التغيير
والتغير على حالة واحدة اولى احترز عن اسم الاستفهام م
كمن فلا يكون النصب مختارا في مثل زيدا ضربته ومتى
زيدا ضربته واضافتها الى الجملة الفعلية اولى من اضافتها
الى الجملة الاسمية ودل على ذلك ان اذا الشرطية يجوز دخولها
على الجملة الاسمية فلذلك لم يجب النصب معها
كما وجب مع ان التي هي اصل في باب الشرط
وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها كلمة
حيث موضوعة لمكان النسبة فوجب اضافتها
الى الجملة الفعلية اولى لكون النسبة داخلة في
في مفهوم الافعال قوله ولانه تستعمل ايضا
للشرط حيث لا يستعمل بشرط الا مع زيادة ما في آخرها
لكن لا تحذيرا بما بعده بل هو محذر منه فخرج عن القسم
الاول من التحذير لذلك وخرج من القسم الثاني ايضا
لانه ليس مكررا او ذكر معطوف على فعل ناصب
لا يصح عطفه على ما قدره الشارح لان ذلك الفعل مقام
المقدر مع ما يقوم مقام فاعله جملة وقعت صفة لما تقدمه
ذكر المحذر منه لا يصح جعله صفة لخلوه عن الضمير الراجع

لي

40

الى ذلك الموصوف والصواب ان عبارة المتن ركيكة
فان التحذير قسمان احدهما محذر وهو معمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده كما ذكره والثاني محذر منه
مذكور مكررا فهذا القسم الثاني وقع في التعبير عنه خلل
سواء قرئ او ذكر المحذر منه على صيغة الفعل كما صرح
به كلام الشارح او على صيغة الاسم اعني المصدر كما توهم
بعضهم لعدم موجب الاتيان به اي كان اصله
اتق نفسك والاسد فكره اجتماع الضميرين كما ذكر فعدل بالثاني
الى لفظ النفس فصار اتق نفسك والاسد ثم حذف
الفعل لعدم الفرصة فعاد لفظ النفس الى اصله وهو الضمير لكنه
صار منفصلا لعدم ما يتصل به فصار اياك والاسد
لعدم ذكر الفعل لفظا وتقديرا لا يقال انه منقوض بيوم الجمعة
في قولنا يوم الجمعة صمته لصدق الحد عليه مع انه ليس بمفعول
فيه بل هو مبتدأ لما ذكرنا في تعريف المفعول وهو ان
يقال كونه مبتدأ لا ينافي كونه مفعولا فيه كما ان كونه مرفوعا
لقيامه مقام الفاعل لا ينافيه والحق في جواب ما ذكرنا
هناك لا ما ذكره الشارح ههنا وما يتركب منها
كالايام والشهور والسنة لانها لو لم يكن مقدرة
لكان اساميها اي لكان اسم الزمان والمكان اسما

صريحًا كما في قولنا مضى الوقت وطاب المكان ولم يكن
مفعولا فيه وما في معناها اي وما في معنى هذه الاسماء
المذكورة كالوقت والايام فان تسمية الدار بها
اي بلفظ الدار والفعل قد يكون سببا للمفعول له
في الخارج اي سبب حامل للفاعل على الفعل مفعول له و
ينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب
للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والقسم
الاول بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في
الخارج معلولا له لتعقله لم يجز حذف اللام وانما اشترط
قوله لم يجز جواب لو قوله لو لم يكن وما عطف عليه مع
انه لم يجز غيره وبين العطف لفظا ويمكن ان يجاب عنه بانه اراد
جواز العطف على وجه يكون مخالفا في اللفظ للنصب
على انه مفعول معه ليتصور وجهان في اللفظ لا بمعنى انه يريد
بالجواز جواز العطف وعدمه اي اعم من جواز العطف ايضا
ولا شك انه يجوز فيه الوجهان اما النصب على انه مفعول
معه فظاهر واما العطف فلانه لا ينافي قصد المصاحبة
بالواو كما في قولك كل رجل وضيعته نعم لا يستلزم
العطف قصد المصاحبة قوله وفي جواز اطلاق هذا الاسم
عليه نظر فالاولى ان يقال مراده ان الواقع بعد واو المصاحبة

والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل صح

الواقعة بعد معمول فعل لفظا مع جواز العطف يجوز فيه
وجهان احدهما ان يجعل مفعولا معه فينتصب والثاني
ان يخرج عن ذلك ويعطف على قياس ما عرفته فيما اضمر
عامله على شريطة التفسير فان جاز العطف تعين
العطف لضعف العامل المعنوي ولا يجوز اعتباره
وجعل الاسم مفعولا معه مع جواز العطف الذي لا ضعف
في عامله هذا عند المص واما عند الزمخشري فيجوز ذلك
مع كون العطف هو المختار واذا امتنع العطف
تعين النصب ووجب اعتبار ذلك العامل الضعيف
لاجل الضرورة اعلم ان الحال تبين هيئة الفاعل من حيث
انه فاعل اي باعتبار وقوع الفعل عليه والنصب تبين
هيئة الذات مطلقا وكذا القهقرى في رجع القهقرى
لانه لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به بل يبين هيئة المفعول
المفعول المطلق لان الحال لا يقع بيان لسائر المفاعيل
لكونها فضلة واما كذا قولك ضربت الضرب شديدا فمعناه
اوجدت الضرب حال كونه شديدا فهو ههنا في المعنى
مفعول به ولقائل ان يقول والمثالان الاخران غير
مطابقين الى آخره اما في المثال الاول فلانه مبتدا فيه
واما المثال الثاني فلانه خبر فيه وهو غير جائز اي خلاف

العامل فی باب الحال وصاحبها ویمکن ان یجاب
عنه بان اطلاق ذی الحال علی زید بطریق المجاز تسمیة الشیء
باسم العائد الیه والاولی ان یقال ان زیدا فی قولنا هذا
زید قائما انما صار ذا الحال بتاویل اشیر الی زید وانبه
علی زید فیکون مفعولا به معنی ویتحد العامل ایضا واما زید
فی قولنا زید فی الدار قائما فان جعل ذا الحال بتاویل استقر
او حصل زید فی الدار فانما کان فاعلا معنی ویتحد العامل
ایضا فان جعل ضمیره المستتر ذا الحال لم یکن المثال مطابقا و
ما ذکره الشارح من ان الحمل علی المجاز بعید جدا وقد یقال
ان الضمیر المستتر ایضا فاعل معنی لان عامله معنوی وهو الظرف
وغیر ذلک کحرف التشبیه فی مثل قولک کان زیدا
راکبا اسد علی انه خبره ولا یجوز لانه محکوم علیه وذلک
لان الحال حکمه بحسب المعنی علی ذی الحال واعلم ان صاحبها
مرفوع ای علی انه مبتداء ومعرفة مرفوع علی انه خبره ولا یجوز
ان یکون صاحبها مرفوعا عطفا علی المستتر فی ان
یکون ومعرفة منصوبا عطفا علی نکرة لان تعریف
ذی الحال لیس شرطا للحال ولیس المجرور بعطفها علی
الهاء فی شرطها فی یکون معرفة منصوبا وتقدیر الکلام
هکذا وشرط صاحبها ان یکون معرفة وهذا یستحیل معنی کما

کما ذکره ولانه یلزم العطف علی ضمیر المجرور بدون
اعادة الجار والعراک فی قولهم وارسلها العرا ک
حال الاظهر ان یقال فی قوله وارسلها العراک
ولم یزدها ولم یشفق علی نغص الدخول وتقدیره
ارسل الحال هذا مبنی علی ان ارسلها العراک فی قولهم واما
اذا جعل من البیت فالضمیر فی ارسلها للابل الوحشیة للاتن ح
وفی ارسل ضمیر مستتر راجع الی البعیر فثوب مبتداء
ویجوز ان یکون ثوب فاعل الجار والمجرور وذلک
لاعتماده علی حرف الاستفهام فیجوز عمله اتفاقا
لوجود مناسبة بین الحال والظرف لان الحال
یشبه المفاعیل باسرها فی کونها فضلة ویشبه المفعول
فیه خاصة فی الدلالة علی الزمان فمشابهة الحال للظرف
ولذلک ذکره هنا تنبیها علی اختلافهما فی هذا الحکم
لانها بمنزلة الموصولات فلا یتقدم ما فی حیزها اما المصدر
فهو بمنزلة الموصول الحرفی لانه مقدر بان مع الفعل واما
اسم الفاعل والمفعول المعرفان باللام فاللام فیهما اسم
موصول بمعنی الذی ومتصرفاته والمجرور لا یتقدم
علی الجار فکذلک الحال لا یتقدم علیه ای علی الجار لانه عامل
ضعیف ولا یتقدم علیه معموله ولا ما هو من تتمة معموله کالحال

الفعل فانه هو الناصب بالمبتدا عامل قوي فيجوز ان يتقدم عليه

الحال منه فاعله وان لم يتقدم عليه فاعل لفظا لم يوجد في

الحال فقال ابو علي الفارسي هو هذه اى الاسم الاشارة

او حرف التنبيه يرد عليه الاشارة في حال كونه بسرا وهو

اقبل كونه بسرا وبعده ايضا على ضعف

لعدم العلم في اول الامر مع كون الاسمية قوية للاستقلال

في هذه الجماعة بالربط بربطها الى صاحبها والا كانت

اجنبية عنه ولا يقع حالا عنه كلمة فوه الى في ففوه

الى في حال مع الضمير وحده فان كان حالا من الضمير في في

وان كان حالا عن المفعول فالضمير في فوه وذلك

لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء

فلا بد منه قد قيل ان الماضي انما يدل على الانقضاء قبل زمان

التكلم والحال الذي يبين هيئة الفاعل والمفعول قيد لعامله

فان كان العامل ماضيا كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى

وان كان حالا كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا

فما ذكره غلطت من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر

وهو الذي يقابل الماضي وبين ما يبين الهيئة المذكورة ويمكن

ان يقال ان الفعل اذا وقع قيدا لشي يعتبر كونه ماضيا

او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل جاني

زيد ركب يفهم منه ان الركوب كان متقدما

على المجي فلا بد من قد حتى يقربه الى زمان المجي فيقارنه

فتأمل فهذه الحال حال من المفعول ان قدر

التنبيه لكنه يجب حذف فعله هذا لا يكون

الحال المؤكدة الا مقررة لمضمون جملة اسمية ومنهم

من جوز كون الحال مقررة لمضمون جملة فعلية نحو قوله

تعالى ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا في الارض مفسدين

وانا انزلناه عربيا وجعل كونها مقررة لمضمون جملة

اسمية شرطا لوجوب حذف العامل لا شرطا لوجود الحال

المؤكدة ما يرفع الابهام لما كان كلمة ما عبارة

عن اسم نكرة كما ذكره كان متناولا لكل اسم نكرة فقوله

يرفع الابهام يخرج عنه ما لا يرفع الابهام لان العين

في الاصل لم يوضع مبهمة الى آخره بخلاف عشرون مثلا

فانه موضوع لعدد مخصوص من اى جنس كان فالابهام فيه

وضعي مستقر وفي العين حال غير مستقر مجازي نحو الحال

كقولنا جاءني زيد راكبا وكذلك القهقرى في قولك رجع

رجوعا قهقرى فانه يرفع الابهام عن هيئة الرجوع لا عن

ذاته اذ لا ابهام فيه عن نفسه اى لا عن نفسه فقول

عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا

ما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو

وان لم يكن جنساً الجمع ان كان المراد بالتمييز جمعاً صرح المص
في شرح المفصل بان ما ليس بجنس يجب جمعه فيقال قنطار جوا هر
وقنطارا نوابا قال لان مفرده لما لم يكن موضوعاً للجنس
الشامل للقليل والكثير عدل عن لفظ افراده الى ما هو ادل منه
على الجنس وهو الجمع اذ المقصود بيان الجنس واعترض بمثل ثلثون
ثوباً واجيب بان حاله معلوم في باب العدد والكلام فيما عداه
قوله جازت اضافة ذلك الاسم اي جازت اضافته اذا
روعي شرايط الاضافة بان تحذف التنوين ونون التثنية وتحذف
اللام ايضا ان كان ذلك الاسم معرفا باللام كالقفيز ان
اريد ابقاء اللام فيه لم تمكن اضافته كما اذا اريد ابقاء نون
التثنية فيه لم تمكن اضافته قوله لتوهم انه اضيف الى نفسه
انما قال لتوهم لانه من اضافة العام الى الخاص وليس كذلك
اضافة الشيء الى نفسه وحينئذ ان يقال اضافة العام الى
الخاص كثيرة ولا اعتداد بذلك التوهم فالاولى ان يقال لما كان
استعماله مع التمييز كثيرا روعي في هذه الاستعمال ما هو حقه
من ترك الاضافة بسبب ما ذكره من حال النون واضيف
الى غير التمييز لان استعماله معه قليل فيحصل الفرق مع ترك
الاولى في القليل قوله ولكن الاضافة اكثر على الاصل وهو تخفيف
بحذف التنوين وقيل هنا اشارة الى ان يكون المضاف
التمييز هم

اليه مجرورا بالاضافة ونصب على التثنية بالمفعول فالاولى
روي لانه اصل وان كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة
او في ذات سبب نسبة الطيب اليه قوله او في ذات عطف
على قوله في ذات فكانه اشارة الى ان الذات المقدرة
قسمان احدهما ما يكون منسوبا اليه حقيقة كقولك طاب
زيد ابا بمعنى طاب ابو زيد وثانيهما ما يكون سببا لنسبة
الطيب الى زيد وان لم يكن منسوبا اليه الطيب حقيقة كقولك
طاب زيد علما اي طاب زيد من جهة العلم وسببه والظاهر
ان لا يفرق ويحصل كل واحد منهما منسوبا اليه حقيقة ويحصل كل
ويقال المعنى طاب علم زيد قوله والمشابهة للجملة اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة الى آخره والنسبة في هذه الاسماء
الى فاعلها او ما يقوم مقامه داخلة في مفهوم هذه الاسماء
فصارت شبيهة بالجملة بخلاف النسبة في الاضافة فانها خارجة
عن الاسم المضاف قوله فالمثال الاول عبارة عنه اي
عن الاب في المثال الاول اما عبارة عن زيد او عن ابيه
قوله والمثال اضافة بينه وبين غيره يعني ان الابوة المذكورة
في المثال الثاني اضافة بين زيد وبين غيره ويحتمل وجهين ايضا
بمعنى ان يكون ابوة زيد لولده وان يكون ابوة ولده
له قوله لانه يرجع الى ما انتصب عنه اعلم ان زيدا في طاب

زيد نفساً يسمى ما انتصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب
الى زيد صارت سبباً لانتصاب التمييز لا بمعنى ان زيداً عامل
في التمييز وناصب له قوله ولان النص غير مساعدة لهذا
الشرح بمعنى ان لفظ المتن لا يوافق هذا الشرح لانه اكتفى
في المتن لكون التمييز صالحاً لان يجعل لمن انتصب عنه ليندفع عنه لزوم
م الاتحاد هاهنا لكنه يرد عليه سؤال آخر كما ذكره قوله اشكل بمثل
طاب زيد نفساً فان نفساً يصح جعله لمن انتصب عنه اي آخره
ويمكن ان يقال اراد بقوله ثم ان كان اسماً غير النفس
اذ من المعلوم ان النفس لا يكون الا عين من انتصب عنه
وهاهنا سؤال آخر وهو انه ان اراد بصحة جعله لما انتصب
عنه حمله عليه مواطات خرج عنه نحو طاب زيد ابوه فلا يكون
ف مما يحتمل الوجهين وان اراد به حمله عليه اما مواطاة او اشتقاقا
فاورد عليه طاب زيد علماً ولزمه ان يحتمل الوجهين
فانه لم يطابق ح كالعلم بل يكون مفرداً لكونه متناولاً للقليل
والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع قوله من حيث هو اعلم لا يطابق
فيقال طاب زيد علماً وطاب الزيدان علماً وطاب الزيدون
اذ والا لمطابقة نخ علماً قوله فيلزم المحذور وهو اجتماع المطابقة في الجنس لما قصد
فيه من التثنية والجمع باعتبار واحد قوله من احاد ذلك النوع
مع انه لا ينثنى ويجمع كما في قولك طاب زيدان علماً وطا.

الزيدون علماً اذا اريد نوع واحد من العلوم كالنحو مثلاً
قوله ولم يجز اطلاق الجنس مفرداً على انواع الجنس الواحد
اذا قصدت الاختلاف فيها بالحقايق فينبغي بصيغة الجمع على
ان المراد حقايق مختلفة يستحق كل واحد منهما ان يعبر عنها
بصيغة على حدة لكنهما لما كانت مشتركة في حقيقة ذلك الجنس لكن نخ
عبر عنها بصيغة الجمع التي هي في قوة الفاظ متعددة قوله في
المتن وان كان صفة عطف على قوله ثم ان كان اسماً
قوله وكذلك تقول لله دره فارساً الدار اللبن يقال
في الذم لا دره دره اي لا كثر خيره ويقال في المدح لله دره
اي عمله قوله ودرهما فارسين واعلم انك اذا قلت لاحد
لله دره لم يعلم باي شيء مدحته واذا قلت لله دره فارساً
عرف انك مدحته بكمال الفروسية وقيل معناه التعجب و
العرب اذا عظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله ايذاناً
بانه لا يقدر عليه الا هو قوله لان المراد منه دعاء مطلق واذا
حمل على التعجب بان جعل تمييزاً كان معناه التعجب من فروسية
زيد مطلقاً وان جعل حالاً كان معناه التعجب منه في حال كونه
فارساً والمقصود من هذه العبارة هو المعنى الاول لانه المناسب
فالتمييز اولى قوله لان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر
الى الضمير لا عن نفس الدر فالمعنى لله دره فروسية قوله اي التقدم

التميز على العامل مطلقاً سواء كان العامل فعلاً او غيره الاولى
ان يقال لا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما اتفاقا واما عدم
تقدمه على العامل اذا كان فعلا فيفهم من قوله والاصح الخ وعلى
تقدير الشارح يلزم ان يكون قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل
مستدركا وكان يكفيه ان يقال ولا يتقدم التميز على عامله
خلافا للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا قوله وما كاد نفسا
بالفراق تطيب روى بالتاء وقيل على هذه الرواية في كاد ضمير
الشان وفي تطيب ضمير ليلى اي ما كاد الشان تطيب ليلى
نفسا بالفراق فتقدم التميز وردّ بانه يحتمل ان يكون في كاد
ضمير طيب او ضمير ليلى على ما ويل الانسان او الشخص ويكون
نفسا جزء كاد على الاصل المعروض كما في قوله وما كدت ايبا
لكن الاول ارجح فلا يكون دليلا قطعيا على تقدم التميز ويروى
ايضا بالياء ولا يتعين الاستدلال اذ جاز ان يكون في كاد ضمير
طيب ونفسا نصب على التميز من كاد وتطيب جزء كاد اي ما كاد
نفس بالفراق تطيب ويروى وما كاد نفسا والاستدلال
ح لان الضمير في كاد يجوز ان يكون راجعا الى طيب او الى ليلى
لتاويل الشخص ويكون نفسا جزء كاد وتطيب على التانيث او التذ
صفة نفسا وبل الشخص في التذكير اي ما كان نفسا جزء كاد
وتطيب بالفراق قوله المستثنى متصل ومنقطع لما كان المستثنى

يطلق على معنيين مختلفين بالحقيقة لم يمكن جمعهما في تعريف
واحد اشار اولا الى انه معنيين ثم عرف كلا منهما على
حدة قوله لانه المستثنى منه لا يتعدد فيه لفظا لا معنى في المثال
الاول ايضا لان الرجال لفظ واحد قوله ويجوز ان يقال
الى آخره حاصله ان المستثنى منه قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا
كما في المستثنى المفرغ قوله او المخرج غير متعدد تقديرا حاصل
هذا الوجه ان المستثنى قد يكون مذكورا او قد يكون مقدرا
والمخرج بالبدل خرج بالبدل الغير المنقطع قوله ان دخلوا الدار
خرج بالشرط غير الداخلين قوله احدهما ان يكون المستثنى
بعد الا لغير الصفة في الكلام موجب وقيل لا بد من قيد آخر
وهو ذكر المستثنى منه ليخرج عنه نحو قرات الا يوم كذا فان
يوم ههنا منصوب على الظرفية دون الاستثناء واجيب
بان المقصود كونه منصوبا على المستثنى قوله بل يكون المستثنى
بعدها تابعا لما قبلها آه قيل ان الواقع بعد الا التي للصفة
ليس مستثنى فلا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في المستثنى
والضمير في قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا راجع الى المستثنى
قوله وما لي الا آل احمد شيعة اذا جعل شيعة فاعلا للظرف
كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وان جعل شيعة مبتدا والظرف
خبره وجعل الضمير المستتر في الظرف مستثنى لم يكن المستثنى مقدما فيه

ويراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو

الا اليعافير اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضاً وقيل
اليعافير تيوس الظباء قوله ولا العيس البيض من الابل قوله وخلا
بعضهم زيداً اراد البعض المطلق فكانه قال كل بعض منهم زيداً
فلا يكون زيد داخلاً في الجائين ومنهم من قدره هكذا حتى الجائي
زيداً وهو ظاهر قوله فهو مصدر في موضع الحال وقيل مصدر
بمعنى الظرف اى زمان خلو بعضهم او خلو الجائي زيداً قوله ولا يكون
ليس منه بدا اى ليس بعضهم زيداً وليس الجائي زيداً قوله لان
البدل لا تكلف فيه وايضاً في عامل الاستثناء خلاف فقيل
هو كلمة الا والفعل بتوسطها او المستثنى منه والعامل في
البدل هو العامل في المبدل منه اما على الاستقلال او على التقدير
قوله ويسمى مفرغاً لانه فرغ العامل عن العمل فيما قبل الا وهو المستثنى
منه المحذوف لاجل العمل فيما بعد الا وهو المستثنى قوله وهو غير جائز
لما مر وهو انه يلزم ان يكون زيد متصفاً بكل صفة سوى العلم
وهو باطل قوله من لفظ احد حتى يكون مجروراً فلزم تقدير العامل
قوله ويجوز رفعه على البدل من احد لكن لا من لفظ احد حتى يكون
مجروراً قوله وكذلك لا احد فيها الا عمراً فان عمراً لا يجوز ابداله
من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير عامله بعد الا لان
الحركة الملفوظة اعني الدال فتحة عارضة بسبب دخول لا فهي
شبيهة بالحركة الاعرابية التي يكون كلمة على عاملة فيها وكذلك

النصب المقدر حركة اعرابية عاملها لا فلا يجوز الحمل على شيء
منهما الا بين الحركتين بل على الرفع الذي هو موضع البعيد قوله وكذلك
ما زيد شيئاً الا شيء لا يعبأ به قوله لان ليس انما يعمل لاجل
الفعلية لا لاجل النفي وان كان كذلك لم يكن اثر نقض
المنفي فكان ليس بمعنى ما كان واذا قلت ما كان زيد
الا قائماً كان المقدر بعد الا هو كان وحده فلا يلزم المحذور
وكذا في ليس قوله وهو الصحيح ليكون في الصلة ضمير يعود الى
الموصول قوله بانه مفعول به وفاعله مضمر كما ذكرنا في عدا وخلا
قوله اى حاش بعضهم زيداً او حاش الجائي زيداً
وانما يستعمل كلمة لتنزيه المستثنى اى عما نسب الى المستثنى منه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل وذلك لانه لما وضع غير موضع الا
وبغير اعراب ما بعد الا بواسطة غير النفي ذلك الاعراب
على غير قوله اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لان معنى غير معنى
الصفة للدلالة على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها قوله واصل الحروف ان لا يكون صفة الا انها يحمل
على غير في الصفة والسبب في جواز حمل احدهما على الآخر هو
دلالتهما على المغايرة فان الا تدل على مغايرة حكم ما بعده
لما قبله قوله لانه للاستغراق والعموم فيصح الاستثناء
لدخول زيد فيهم وان حمل اللام على العهد فان كان زيد

داخلا في المعهود اولا فان كان داخلا كان المستثنى
متصلاً وان لم يكن كان جاز الاستثناء
وكان متصلاً والا جاز الاستثناء وكان منقطعاً قوله
لانه لا يطلق الجمع على الاعداد لعدة اراد بالجمع ههنا ما يدل
على متعدد سواء كان جمعاً اولا فيدخل فيه نحو قوم قوله
لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلاً يحتمل ان يتناول
ثلثة فقط فلا يصح الاستثناء المتصل لعدم الجزم بالتناول
ولا المنقطع لعدم الجزم بعدم التناول قوله بان الدراهم المحصورة
في ثلثة وعلى هذا القياس ينبغي ان يصح جائني رجال الا واحداً
بالنصب على الاستثناء لدخول الواحد قطعاً بخلاف زيد فانه لا يعلم
دخوله وعدم دخوله قوله شرعاً فيصح استثناء درهم ودرهمين
لكن لا يصح ان يقال له علي دراهم الا هذا الدرهم على نصب
الاستثناء لعدم الجزم بالتناول وعدمه قوله ولهذا لا يجب
تناوله لزيد لكن يجب تناوله لما تحت العشرة من الواحد والاثنين
وغيرهما فيجوز جاءني رجال عشرة الا واحدا او اثنين او ثلثة
الى غير ذلك قوله اعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او متساويين
لكان اولى لتناوله نحو كان افضل منك افضل مني يمكن
ان يقال يعرف حال المتساوي من حال المعرفة لان العلة مشتركة
قوله يجب ان يظهر الاعراب فيه واعلم ان خبر المعرفة يمكن ان

يقال

ان يقال يعرف ذلك لما ذكر في وجوب تقديم الفاعل
قوله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه
ومن نظايره قولهم هم ومقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
وان خنجراً فخنجر قوله اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا
التي لنفي الجنس مفردا الاولى الظاهر ان يقول اي وان كان
اسم لا الذي يليه حال كونه نكرة غير مضاف ولا مشبه به بل مفردا
اذ لا بد في البناء من عدم الفصل ومن كونه نكرة كما لا بد من كونه
مفرداً فقوله فان كان مفردا اشارة الى انتفاء قيد الاضافة
وما يشبهها فقط قوله يبنى على الكسرة مع ان الفتحة في الاخر
اولى من الكسر للفرق بين حركة معربا وحركة مبنيا وبعضهم
ينونه مع كونه مبنياً لان هذا التنوين للمقابلة فلا ينافي
البناء قوله اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة
وجب الرفع والتكرير سواء كان هناك فصل بين لا واسمها
نحو لا في الدار زيد ولا عمرو او لا يكون فصل وسواء كان
تلك المعرفة مفردة او مضافة قوله وكذلك ان كان
مفصولاً بين لا وبين الاسم بشيء سواء كان الفصل مع كون
الاسم مفردا نكرة او مفردا معرفة او مع كون الاسم مضافاً
نكرة او مضافا معرفة ففي الاقسام تداخل قوله اعلم انه
ان عطف على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه وكان المعطو

ف

نكرتين مفردين وعلى هذا الوجه جملتان والخبر من احد الجملتين
محذوف لدلالة الخبر المذكور في الاخرى قوله فعلى هذا الاحوال
ولا قوة الا بالله جملة واحدة اي لا حول ولا قوة الا حاصلان
بالله او الا حاصلا بالله قوله احدها ان يكون مطابقا للسؤال
وهو ارجل في الدار ام امراة واحول بغير الله ام قوة قوله فحول
مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله والتقدير لا حول
الا بالله اي ليس حول بالله الا بالله فجعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا انما جاز جعل الموصوف والصفة هنا شيئا واحدا
انما جاز جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا لان المنفي هو المجموع لا الموصوف
وحده ولم يجز ذلك في المنادى لان المنادى انما هو الموصوف
وحده قوله ولهذا احد هذه الغبور قوله النعت المبني الاول
مفردا يليه قيل لا حاجة الى قيد الاول لان النعت الثاني وما بعده
يخرج بقوله يليه في قوله نعت المبني الاول مفردا يليه قوله اي ويكون
ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف فيثبت الالف في
الاب ويحذف النون من الغلامين قوله وذلك لان الاضافة هاهنا
لان الاضافة في قوله نعت المبني الاول مفردا يليه قد يجي بمعنى في عند البعض
قوله المجرورات اي المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف اليه فيه تنبيه
على ان غير المضاف اليه لا يكون مجرورا اصلا على خلاف قياس
ما مر في المرفوع والمنصوب قوله والمضاف اليه كل اسم الى آخره

الاضافة يطلق على معنيين احدهما عام وهو النسبة بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا وبهذا الجر الاعتبار قال المضاف
اليه كل اسم الى آخره وثانيهما خاص وهو النسبة بتقدير حرف
الجر مرادا وهذا هو المشهور في الاستعمال قوله بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا مرادا فنحو مسك زيد وكفى بالله وما
جاءني من رجل ليس المجرور بمضاف اليه اذ ليس ينسب اليه شي
بواسطة حرف الجر وكذلك المضاف اليه بالاضافة اللفظية
نحو معمور الدار وحسن الوجه ليس بمضاف اليه حقيقة بل
هذه كلها ملحقات بالمجرور الاصلي الذي هو المضاف اليه الذي
ذكره قوله اي الاضافة بلفظ حرف الجر فلا حاجة فيها
سوى الجر بالحرف وسيأتي بالحروف الجر بمعنى انه اي
المضاف اليه صادقة عليه اي على المضاف قوله او المضاف
اي بمعنى ان المضاف ماخوذ منه اي من المضاف اليه الا انها
توغلت في الابهام فان الاضافة لا يفيد ما تعريفا
بسبب التوغل في الابهام قوله وفتحت للخفة فتح الياء
المتكلم ثابت مع الالف والياء والواو والمصنف اشار
الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا ليس
هذا الكلام مطابقا للمتن والصواب ان يقال ان المشتق
يقع نعتا وذلك ظاهر وكذا غير المشتق يقع نعتا ولكن

ظاهر وكذا غير المشتق يقع نعتاً وهو على قسمين احدهما
اما بدل على معنى في متبوعه عموماً والاخرة خصوصاً كما بينه
ويتبع الموصوف في العشرة اى يتبع الموصوف في اربعة
من العشرة قوله اى يتبع الموصوف في الحمت الاول اى تبعه
في الاثنين من الخمسة واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه
حكم المعطوف في حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما قبله باعتبار
المعنى الذى كان العطف لجهته قوله وانما يمتنع ان لو كان
الفاء للعطف الخالص لكنه ليس كذلك لكونها للسببية
ايضا والصواب ان يقال انها للسببية فقط اذ الو كان
للعطف ايضا ورد الاشكال ويحتاج الى ان يقال تقديره
فيغضب زيد من طيران قوله لعدم الالتباس التاكيد ههنا
بالفاعل فان قلت اذا قيل العبد اشترى كذا التبس التاكيد
بالقائم مقام الفاعل والعلة مشتركة قلت لما كان اعراب النفس
والعين بالاستقلال كثيراً اشتبه الحال في زيد جاءني نفسه
واما الكل المضاف الى المضمر فهو تابع في اكثر استعمالاته فلا يكون
مستقلا للابتداء مع المثال الذى ذكره بتعين التاكيد فلا
التباس والى هذا اشار بقوله لان الكل الخ قوله والاضافة
فهو في تقدير التنوين الظاهر ان يقول فهو مقدر ومع كونه
مقدراً اذا لا يصح الاضافة فلا يجوز قوله وتوجيه ما ذكره ان

يقال

150

ان يقال فهو اى ذلك الاسم الذى حذف منه في تقدير التنوين
قوله وتمام بشبه نون الغرض لما شبه نون الجمع ولا يمكن حذف
النون كما عرفته فلا يجوز الاضافة قوله فلحصول الغرض
به الغرض بيان جنس العدد قوله ومفردة بحصول الغرض
به لا يقال ينقض بمميز قوله الثلثة الى العشرة لانا نقول
لما كثر العدد اختير المفرد لعدم استعمال جمع المائة قوله وقد
يجمع على مئين وهو شاذ قوله واما قولهم رجل واحد ورجلان
اثنان فلا تاكيدا اى هذا الوصف تاكيدي يقصد به التثنية
على ان المقصود الاصل من هذا الاسم في هذا المقام والعدد
اعنى الوحدة والتثنية قوله يجوز ان يكون واحداً من غيره ولا
معنى وهو اتصافه بالثالثة هذا بالحقيقة معنى الثالثة فانك
اذا اخذت من العدد كالخمسة مثلا اسماً لواحد منها كالخامس
فقد يقصد به تارةً انه جعل الاربعة بانضمامه اليها خمسة
وهو معنى القصير الذى يبتدأ من الاثنين وينتهى الى العشرة
وقد يقصد مرةً اخرى انه واحد من الخمسة فقد وبهذا المعنى
يصدق على كل واحد منهما ولا يضاف الا الى العدد الذى اشتق
منه وقد يقصد مرة اخرى وانه واحد واقع في المرتبة الخامسة
فح يجوز ان يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه وبهذا
المعنى صح ان يقال اول ثلثة كما ذكره الشارح ودون المعنيين

فعلى

اللاولين **قوله** تلحق الاسم ثلثة الى الثلثة اشياء كشعى بفتح التين
وفتح العين اسم موضوع **قوله** وغير ذلك كبرنساء وبرناساء
وبراساء كلها بمعنى الناس يقال يا اخي الى برنساء **قوله** فعلى
كاجلى اسم موضوع وهو مرعى بني تميم معروف **قوله** وفعلى كد
الدخل نبت مر فان جعل الالف للتانيث لم ينون وان جعلت
للالحاق نون **قوله** بخلاف الاخرين فان الالف فعلى قد يكون
للالحاق كسلقى في لغة من نونه اسم نبت وكذلك الف فعلى كمعدى
بمعنى المعزى **قوله** سلمى اسم امراة روحاني بناء مر فان
جعل الالف للتانيث لم ينون وان جعل للالحاق نون
قوله كل عضو زوج كالساق والقدم **قوله** الا نادرا كالجنب
فانه مذكر تلفظه بانثا على المعنى لان بعض السيارة سيارة
قوله والذي يعرف تانيث النوم الاخير اي مؤنث اللفظي
وهو الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان **قوله** ووجود علامة التانيث
فيه لفظا وتقديرا اما لفظا فظاهر كطلحة واما التقدير فيعلم
برده الى التصغير **قوله** مقابلا للمؤنث المعنوي اي المؤنث
الحقيقي ما لا يكون علامة التانيث ملفوظة سواء كان حقيقيا
كمراة او لا كطلحة اسم رجل **قوله** اذا لم يلتبس فلا يجوز ان
يقال جاء القاضي اليوم زيدا ذا امراة لالتباس بالمذكر
قوله ان المراد من الضمير يعني الضمير الذي في قوله اليه قوله المؤنث

الذي ذكرناه وهو المؤنث الحقيقي ظاهرا كان او مضمرا وضمير
المؤنث اللفظي ولا بد من اعتبار قيد آخر وهو ان يكون
جمعا فان حكم الاسناد الى الظاهر الجمع وضميره سنذكره ايضا
قوله جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم اي يظن جواز كل غير
الامرين فتردد في المقصود **قوله** لكونه مؤنثا لفظا بل يجوز تانيث
كوطلحة اسم الا عند الكوفية كوطلحة جاءني فانه مؤنث
لفظي **قوله** بغير المؤنث السالم هذا القيد اعني غير المذكر السالم
لم يوجد في شرح المص لكنه لا بد منه كما صرح به عبد القاهر **قوله**
لا يفرق بين ان يكون اي لا فرق بين ان يكون جمعا لمذكر حقيقي
او غير حقيقي كالرجال والايام او جمعا المؤنث حقيقي او غير
حقيقي كزينبات والعيون **قوله** فلا يقال قولس للمعنى
بالفتح والضم **قوله** ملهى مفعل من اللهو **قوله** حبار بان الحبارى
طاير **قوله** قراء القراء والرجل الكثير القراءة جاز الوجهان
المذكور فيما سبق هو اثبات الهمزة على حالها وقبلها
واو فالظاهر ان الوجهين اشارة اليهما ويظهر الاختلاف
في قوله نداء ورداء **قوله** حرباء ان الحرباء دويبة اكبر من
القطاة يستقبل الشمس ويدور معها كيف دار ان ويتلون
الوان الشمس ويقال لها بالفارسية افتاب پرست و
حرباء ايضا مسامير الدروع **قوله** وفي نخل يد ودم وجهان

فيقال يدان رمان ويديا ورميا باليا كقولك رمي و
يدي وبعض العرب يقول دموان بالواو ولانه واوي
بتغيرما اي مع تغيرما وهو حال من حروف مؤدة اي كائنة مع تغيرما
في تلك الحروف لفظا او تقديرا قوله لجواز طلاقه على القليل
اي يطلق التمر على التمرة الواحدة وعلى التمرتين وحاصل ما ذكره
ان التمر يطلق على القليل والكثير فيكون للماهية الجنسية المشتركة بينهما
بخلاف الجمع فانه لا يطلق على القليل قوله لا نشاء كون الركب
للقلة لان اوزان جمع القلة محصورة وليس ركب شيئا من تلك
الاوزان قوله ولم يكن تصغيره على لفظه نحو ركب فان جمع الكثرة
اذا ريد تصغيره على اللفظ يرد الى الواحد او الى جمع القلة ثم تصغر
قوله على وزن اسد وباقي الاسد جمع الاسد والبلق جمع
الابلق وهو ما فيه سواد وبياض قوله وما شابههما نحو
ظنون وكرون جمع كره وظنون جمع ظنة يقال اليهم اي طرف
ويروى جمع كره قوله والقلة والثبة القلة الخشبة الصغيرة
التمثل التي يضربها الصبيان بخشبة اخرى كبيرة يسمى مقلاء قطا و
الثبة الجماعة قوله ليدل على ان تعه اي ليدل ذلك لالالي ق
قوله صبور اي اذا كان نحو جريح اي فعيل قوله ولا يتوجه عليه
الاشكال بان يقال همنا لم يلحق الالف والتاء بالاخر قوله
نحو حائض بمعنى ذات حيض اي المبالغة مطلقا والحائضة هي

التي حذف لها هذه العدة قوله فاذا اعتبر الثبوت قبل حائض
اه لا يدخل فيه التاء بهذا المعنى لانه ليس بمعنى الفعل حتى دخل
التاء كما يدخل الفعل قوله جمع القلة هو الذي اه هذا الفرق
بينهما اذا كان نكرتين واما اذا كان معرفا بلام الجنس
فهما محمولان على جميع الافراد في الظاهر قوله كزيدين الصحيح
التمثيل بمسلمين لان في صحة زيدين كلاما لام كلاما قوله
فالمفعول المطلق اعم من المصدر اي كل مصدر يصح ان يقع مفعولا
مطلقا وليس كل ما هو مفعول مطلقا بحيث ان يكون مصدرا
مشتق منه الفعل هذا هو الفرق بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فالمصدر
هو نفس الحدث والمفعول المطلق هو ما يترتب على ذلك
وشدة تضارب هذين المعنيين لا يفرقون بينهما تقديرات
مع الى اخره اذا قدر الفعل المضارع مع ان لم يكن ان بمعنى
الاستقبال قوله انه رسم دام ومصيف مربع فاعل مصدر يقال
بحيث مربع القوم اذا قاموا في المربع من الارتباد والحفة قوله و
كوادي السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى هذا اذا جعل ولا ارى
من رؤية القلب وان جعل من رؤية البصر كان كوادي السباع
حالا منه وادبالان صفة النكرة اذا تقدمت صارت حالا منها
قوله وحين جنة الح ويجوز ان يكون ظرفا بمعنى المكان اي
وادبا بشبه وادي السباع وقت اظلامه قوله وتائية اي تائية

التوقف والتمكن **قوله** وما في قوله ما مصدرية وهناك مضاف
مقدر اي وقت وقاية الله الساري وهو ظرف لاخوف
واعلم ان حاصل معنى الشوان توقف الركب في وادي
السباع اقل من توقفهم في ساير الاودية وان واري السباع
اخوف منه كل الوادي وساريا منصوب بانه
حال عن ضمير اخوف اقول ليس ضمير اخوف
راجعاً الى الركب حتى يصح كون سارياً
حالا منه بل هو راجع الوادي لان اخوف
افعل بمعنى المفعول كما اشتهر
لكن يصح جعله تميزاً عن
اخوف في بتاويل
المصدر كما ذكر
والله
اعلم
بالصواب
تم تم
تاريخ
١٠٥٠

